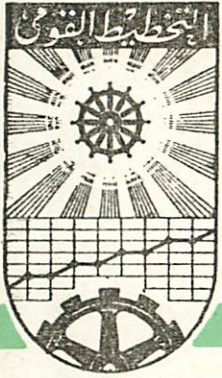


جمهورية مصر العربية



مَعْدِ التَّخْطِيطِ الْقَوْمِىِّ

مذكرة خارجية رقم (١٤٦٧)

التوطن الصناعى والبيئى
(بحث التوطن الصناعى فى مصر حتى عام ٢٠٠٠)

اعداد

د . خالد محمد فهمى

سنة ١٩٨٨

محتويات

مقدمه

صفحة

١

٣

١٤

٤٧

١- نحو مفهوم أوضح لمصطلح البيئة

٢- حول مشكلة التلوث الصناعي

٣- الاعتبارات البيئية والتوطن الصناعي

المراجع

"بسم الله الرحمن الرحيم"

وبه نستعين

مقدمه

تأتى دراسة المعهد الخاصه بمحاولة استكشاف ملامح التوطن الصناعى فى مصر حتى عام ٢٠٠٠ ، سدا للفتوه البحثيه الحاليه فى الدراسات الاقليميه .

فواقع تجربتنا التخطيطيه على مدى مايقرب من ٣٠ عام يشير الى اهمال أخذ البعد الحيزى عند وضع وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعيه ، ولعل أحد أسباب ذلك هو نقص القاعده البحثيه التى تساعد مخططين التنمية ومتخذي القرار على الاهتمام بالابعاد الخطينيه للتنميه .

والجديد فى دراسة المعهد المنوه عنها هو شمولها لكثير من الاعتبارات التى بـرزت أهميتها على الصعيد الدولى والمحلى خلال العقد المنصرم من قرتنا الراهن ومثال ذلك هو ضرورة ادماج الاعتبارات البيئيه فى العمليه التنمويه . ولقد نيسط بنا القيام ببحث الابعاد البيئيه لعمليه التوطن الصناعى وهى مهمه ليست باليسيره لاسباب عديده أهمها :-

(١) قصور الاطار النظرى أو المنهجى للعلاقه بين التوطن الصناعى والبيئه الطبيعيه .
فالغالب الاعظم من المراجع والدراسات فى هذا الصدد تركز على جانب واحد فقط للمشكله ، الا وهو كيفيه تأثير العوامل الطبيعيه المختلفه (المناخ - التضاريس ... الخ) على اختيار مواقع الصناعه دون أن تتعرض الى الجانب الآخر وهو أثر توطن الصناعه على تغيير البيئه الطبيعيه والآثار المترتبه على ذلك . وهو ما سوف نوليه هنا اهتمامنا .

(٢) نقص البيانات سواء تلك اللازمه لتحليل القاعده الاقليميه للصناعه أو تلك الخاصه بانبعاث الملوثات من المصانع المختلفه ، ناهيك عن البيانات الخاصه بالآثار المختلفه لظواهر التلوث الصناعى .

وسوف نقولى - باذن الله تعالى - فى اطار المرحله الاولى للبحث النقاط التاليه بالبحث والدراسه .

(أ) تطوير الاطار النظرى العام لظاهرة التلوث الصناعى من منظور اقتصادى -

• ودور المخطط الاقليمي في التصدى له •

(ب) دراسة الاثار البيئية لنمط التوزيع الاقليمي للصناعة في مصر •

أما المرحله الثانيه في البحث فسوف نحاول فيه أن نوضح ماهي الاعتبارات البيئيه الواجب أخذها في الاعتبار في التوطن الصناعي لمصر حتى عام ٢٠٠٠ •

وورقة العمل هذه تتناول الاطار النظري لظاهرة التلوث الصناعي في ظل الظروف والاوضاع الخاصه للدول الناميه ونحاول في ضوء تجربه الدول الصناعيه والتطور الجديد في تقنيات مكافحه التلوث الصناعي أن نوضح الدور الذي يمكن للمخطط الاقليمي أن يقوم به في التصدى لهذه المشكله •

١- نحو مفهوم أوضح لمصطلح البيئة :

تتطلب الطبيعة الخاصة لمشاكل البيئة ، من حيث كونها مشكلة تحتاج الى تضافر جهود مجموعة كبيرة من الاختصاصيين مختلفي التخصص لدراستها واقتراح الحلول المناسبة ، تحديد ماهو الذى تقصده بمصطلح البيئة .

فالبيئة فى علم الحيوان أو النبات غيرها فى علم الاجتماع أو الطبوغرافيا أو الجغرافيا أو علم الانثروبولوجيا .

والتعريف الذى سوف نسوقه فيما يلى نرى فيه التمتع بالمرونة المطلوبة لمواجهة مشكلة مثل مشكلة البيئة وهذا التعريف مقتبس أساسا من نظرية النظام *System Theory* ومؤداه .
" البيئة (U) لنظام معين وليكن (S) هى مجموع الأنظمة البيئية $(U_1, U_2, U_3, \dots, U_n)$ التى تشتمل على عنصر أو مكون معين يكون على علاقة ما (مدخل أو مخرج مثلا) مع أحد العناصر المكونه للنظام (S) أى يؤثر فيه أو يتأثر به بشكل ما ^(١) (أنظر الشكل الايضاحى رقم (١)) .
من هذا التعريف والشكل يتضح مدى نسبية تعريف البيئة فالبيئة لا يمكن تحديدها الا بالتحديد المسبق للنظام المعنى بالبحث والدراسة .

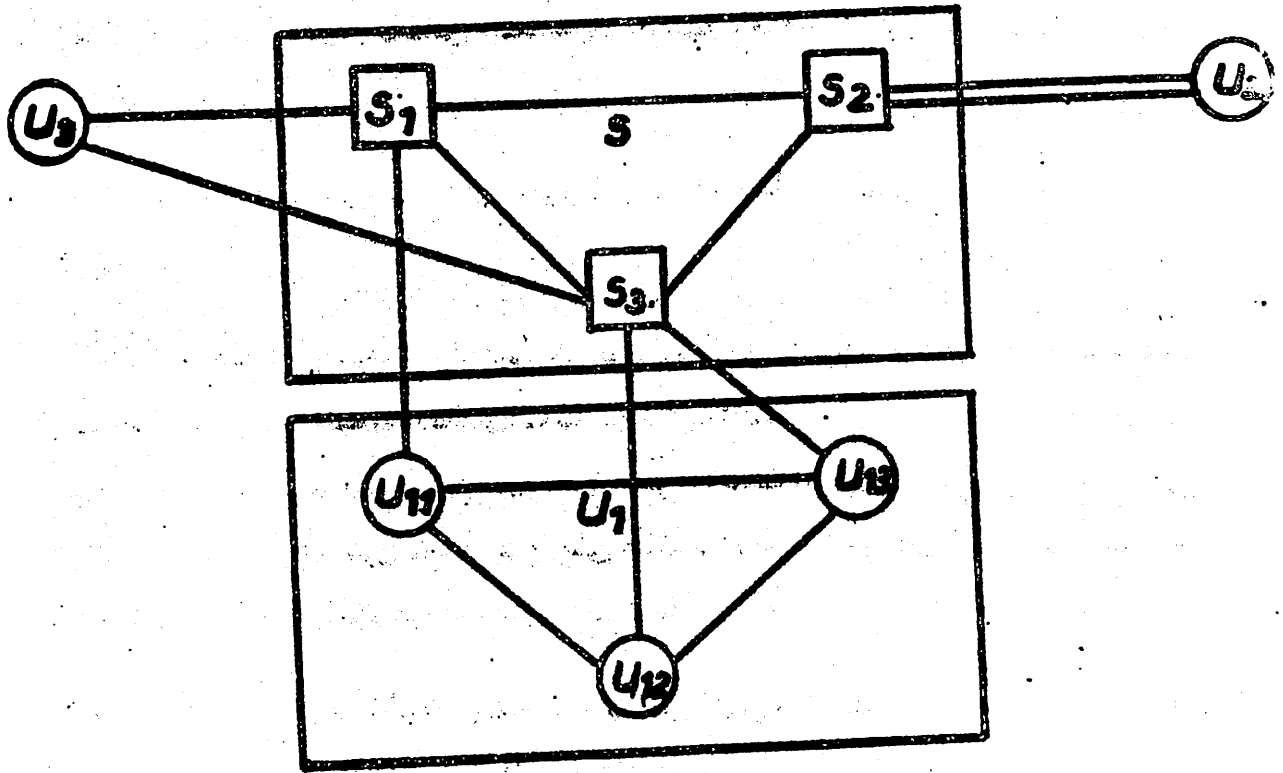
فإذا كان النظام (S) هو الفرد فيدخل فى مكونات البيئة كل من العائلة والاسرة ورفقاه العمل ، العلاقات الانسانية فى محيط السكن (علاقات الجوار) ، الطبيعة الاجتماعية التى ينتهى اليها الفرد ، أجهزة الدولة التى يتعامل معها ، المنزل أو محل السكن ، المنطقة العمرانية التى يقوى بها ، عناصر الطبيعة ... الخ .

ومن هنا يتضح أنه فى هذه الحالة تكون للموامل الاجتماعية الدور الغالب فى تحديد

(١) Fahmy, Khaled. "Zusammenhänge Zwischen der verarbeitenden Industrie and der natürlücken Umwelt unter der spezifischen Bedingungen der Entwicklungslander Untersacht am Beispiel der Arabischen Republic Agypten" Dissertation schrift HFÖ, Berlin, 1984, S.8.

X

- ٤ -



شكل إيضاحي لبيان عناصر البيئة (U) للنظام (S)
شكل رقم (١).

بيئة الفرد •

ويكون الأمر مختلف الى حد ما اذا انتقلنا الى الاسرة أى اذا بحثنا عن مكونات بيئة الاسرة أو بيئة المجتمع في بلد ما أو البيئة للجنس البشرى ككل • أى أن مكونات البيئة تختلف باختلاف درجات المستوى التجميعى الذى ننظر منه الى المشكلة • نفس الشيء ينطبق على عالم النبات والحيوان •

كذلك يجب أن يلاحظ أن الهمد الزمنى هام جدا في تعريف البيئة وتحديد مكوناتها فمناصر البيئة للجنين في بطن أمه تختلف عن تلك للطفل الرضيع أو الفلام أو الشاب أو الكهل ونفس الشيء لو حاولنا أن نتابع عناصر البيئة لمراحل تطور الجنس البشرى (١) • ما يهنا في كل ذلك هو أن البيئة شىء نسبي يختلف محتواه ومكوناته باختلاف المستوى التجميعى الذى ننظر منه الى النظام المراد تحديده بهيته وكذا باختلاف الهمد الزمنى •

من صياغة التعريف يتضح لنا اننا هنا بصدد البحث عن عناصر البيئة للمجتمع الانسانى أى المجتمع الانسانى المكون من علاقات الافراد بعضهم البعض والذى يمثل كلا متكامل الاجزاء ويعيش في اقليم معين ويتخذ له شكلا سياسيا معيناً ، أى دولة ما •

فما هى عناصر البيئة لهذا المجتمع ؟

يمكننا أن نميز بين ثلاث أنظمة فرعية للبيئة

Social Environment

أ - البيئة الاجتماعية

Natural Environment

ب - البيئة الطبيعية

Man-made Environment

ج - البيئة الاصطناعية

وفيما يلى شىء من التفصيل عن هذه الأنظمة الفرعية :

(1) Gallopín, G.C. "Planning methods and the human environment", UNESCO, Socio-economic studies, No. 4, 1981, 12-51PP.

البيئة الاجتماعية Social Environment

وعى تشتمل في رأى استاذنا الفاضل الدكتور عبد الفتاح القصاص^(١) على الأنظمة
الآتية :

(١) الأنظمة السياسية

(٢) الأنظمة الاقتصادية - الادارية

(٣) الأنظمة الاجتماعية - الثقافية

ولاشك أن هذه الأنظمة هي التي تلعب الدور الاساسى في تشكيل سمات وقيم
وأهداف كل مجتمع وبالتالي :

نوعية الآثار التي تترتب على تفاعل المجتمع مع عناصر البيئة الطبيعية . (وسوف
نوضح كيفية ذلك في موقع آخر من عرضنا هذا) .

ومن هنا فان تنوع واختلاف صفات هذه البيئة أو المنظومة الاجتماعية سوف نجد
له مقابل ومرادف في تنوع الآثار البيئية للمجتمعات .

فالمجتمع الرأسمالى له آثار بيئية تختلف عن المجتمع الاقطاعى والمجتمع الذى
يدين مثلاً بديانة معينة (الهندوسيه مثلاً) تختلف آثار تعامله مع البيئة الطبيعية عن
مجتمع يدين بديانة أخرى (الاسلام مثلاً) .

ب - البيئة الطبيعية وتشمل أربع أنظمة أو مجالات تربط وتتفاعل وتتوازن مع بعضها البعض
كما أن كلا منها في حالة تغير مستمر دون أى تدخل بشرى وذلك طبقاً لنظام ديناميكى

(١) محمد عبد الفتاح القصاص ، دكتور ، " البيئة والتنمية " - محاضر الجامعة
الأمريكية - القاهرة - إبريل ١٩٨١ .

يستطيع به أن يوازن نفسه مع النظم الأخرى وأن يجدد به حيويته وصلاحيته للاستعمالات التي خلقه الله من أجلها هذه النظم هي :

(١) الغلاف الأرضي Lithosphere

ويشمل الطبقة العليا من الأرض Pedosphere وكذا جوف الأرض •

(٢) الغلاف المائي Hydrosphere

ويشمل البحار والبحيرات العذبة والمالحة والأنهار والمياه الجوفية والينابيع وبخار الماء •

(٣) الغلاف الغازي أو الهوائي Atmosphere

ويشمل ٤ أنظمة فرعية مقسمة بحسب بعدها عن اليابس كالآتي :

Trosphere	0-12 Km
Stratosphere	12-40 Km
Mesosphere	40-80 Km
Inasphere	80-800 Km.

(٤) المجال الحيوي للكوكب الأرضية Biosphere

وهذا يشمل جميع الأماكن على الأرض وما حولها (أي أجزاء من الغلاف المائي والجوى والقشري) التي يتواجد أو يمكن أن يتواجد ويعيش بها أي صوره من صور الحياة المعروفة لنا •

ومن تضافر وتفاعل هذه الأنظمة المختلفة مع بعضها يجد المجتمع الإنساني الظروف والعوامل اللازمة لحياته بيلوجيا وللحفاظ على استمرارية أنشطته الانتاجية المتعددة •

والسمة المتميزة للبيئة الطبيعية والتفاعلات المختلفة بين أنظمتها المتعددة هو أن الانسان لا يمكن أن يتحكم فيها بل هي تسير وفق نوااميس ثابتة من صنع الخالق وأثر تدخل الانسان غالبا ما يكون ضئيلا وله آثار ذات مجال محلي .
ونذكر هنا على سبيل المثال الشمس كمصدر أساسي للطاقة اللازمة لبقاء واستمرار الحياة على الارض فالانسان لا يمكن أن يتحكم في الشمس ولكن من الممكن أن يؤدي تلوث الهواء بالجزئيات والأتربة الى أن تفقد منطقة ما جزءا من الاشعاع الشمسي ولكن غالبا ما يكون هذا الامر ذو نطاق محلي فقط . ويجد المرء أمثله أخرى كثيرة لظواهر طبيعية لا يمكن للانسان أن يتحكم فيها مثل حركة المد والجزر أو العوامل المناخية وتقلبها بحسب الفصول ومن منطقة الى أخرى .

technosphere/Man-Made Environment

البيئة الاصطناعية

ح -

ويعرفها العالمان الالمانيان (١) Bauer, Pauche بأنها التقنية وكل ما هو متأثر بها في مجال بيئة العمل أو المعيشة أو النقل الخاصة بالانسان وهذه المنظومة هي حصيلة أو نتاج التعامل بين المجتمعات البشرية والبيئة الطبيعية في مراحل زمنية سابقة . وتتطور تبعا لتطور العلاقة التبادلية للمواد بين الانسان والطبيعة (كما سنوضح فيما بعد) .

وتشمل هذه البيئة على أنظمة متعددة تتدرج من أنظمة محورة من قبل الانسان

Man-made

الى أنظمة صنعها الانسان بكاملها

Man-modified Systems

Systems. (1)

ويقصد بالانظمة الاولى تلك الانظمة التي كانت موجودة من قبل في الطبيعة ولكن قام الانسان بتحويلها بحيث تقوم بخدمة اغراضه على وجه أشمل وأفضل .

(1) Pauke, H. and Bauer, A. "Umweltprobleme Herausforderung der Menschheit , Dietz Verlag, Berlin, DDR, 1979, S. 26.

(٢) عبد الفتاح القصاص ، دكتور ، مرجع سبق ذكره .

ومثال ذلك الانظمة البيئية الزراعية .

والسمة المميزة لهذه الانظمة أنها تخضع لتأثير كل من الانسان وقوانين الطبيعة وبالتالي فان قدرة تحكم الانسان في هذه الانظمة ليست كاملة ومطلقة . أما الانظمة الثانية Man-Made systems فهي تلك الانظمة التى بناها الانسان وانشأها فى المجال الحيوى ومثال ذلك المصانع والطرق والمدن الخ .

ويسرد أستاذنا الفاضل عبد الفتاح القصاص الامثلة الاتية لهذه الانظمة :

- أنظمة البيئة الزراعية
- المجتمعات العصرية - الصناعية
- السدود والبحيرات الصناعية
- نظم النقل والمواصلات

ويلاحظ المرء أن الحدود والفواصل بين كل من البيئة الطبيعية والبيئة الاصطناعية كثيراً ما تتداخل بحيث يتعذر الفصل عما اذا كان نظام بيئى معين يندرج ضمن عناصر البيئة الطبيعية أم الاصطناعية .

والسبب الاول وراء ذلك هو التطور العلمى والتكنولوجى الهائل الذى حققته البشرية فى القرن الراهن والذى مكن الانسان من التداخل فى كثير من العمليات الطبيعية محاولا السيطرة عليها وتسخيرها لخدمة اغراضه .

ويحضرنى فى هذا المقام المثال الشهير الخاص بالسدود والبحيرات الاصطناعية فلا شك أن جسم السد يدخل ضمن عناصر البيئة الاصطناعية ولكن ما هو الشأن بالنسبة للبحيرة الاصطناعية هل ندرجها ضمن عناصر البيئة الاصطناعية على أساس أن الانسان هو الذى أنشأها أم ندرجها ضمن البيئة الطبيعية لأن آثارها على المناخ المحلى وعلى الانظمة الطبيعية الأخرى لا تختلف فى الكثير عن الآثار التى تسببها وجود بحيرة طبيعية .

الامر هنا غاية في الصعوبة وتختلف الآراء في حسمه ، ولكن بدون الدخول في تفاصيل لا نغيدنا كثيرا فاننا نستخلص أن القواصل بين البيئة الطبيعية والاصطناعية فواصل دائمة التمدد مع زيادة وتقدم البحث العلمي والتكنولوجي .

والآن يجب أن ننقل وبعد توضيح عناصر البيئة المختلفة الى لمحة سريعة عن كيفية التداخل بين هذه العناصر وبين المجتمع البشرى حتى نتضح لنا العوامل المحددة لمثل هذا التفاعل والتي قد تغيدنا في بحثنا هذا .

المجتمع الانساني مرتبط موضوعيا بعناصر البيئة الطبيعية من خلال عملية تبادل للمواد ، هذه العلاقة يمكن تمييز جانبيين لها :

- الاولى : علاقة فردية بيولوجية استهلاكية لتبادل المواد .
- الثانية : علاقة جماعية انتاجية لتبادل المواد .

في غمار العلاقة الاولى أو الجانب الاول من العلاقة يظهر الانسان ككائن بيولوجي يرتبط بعناصر بيئته الطبيعية كسائر الكائنات الحية وتمده البيئة الطبيعية بالعناصر والظروف الملائمة لاستمرار حياته البيولوجية . ويحصل الانسان على هذه المستلزمات عن طريق استخدام أعضاء جسمه وبدون الاستعانة بأعضاء أو أدوات صناعية .

أما الجانب الثاني من العلاقة التبادلية للمواد فيظهر فيها الانسان ككائن اجتماعي ينتظم في جماعة معينة هدفها تحقيق أقصى اشباع ممكن لاحتياجات الانسان الدائمة التجدد والتطور . والتفاعل أو الالتحام بين المجتمع الانساني وعناصر بيئته الطبيعية هنا يتجسد في العملية الانتاجية . فالمجتمع الانساني يحدد رغباته وأهدافه المراد تحقيقها في خلال فترة زمنية معينة وهنا يؤثر في ذلك التحديد عناصر البيئة الاجتماعية ثم يختار المجتمع تلك العناصر من البيئة الاصطناعية التي سوف يستخدمها

للحصول على احتياجاته من المواد والقوى والقدرات الطبيعية اللازمة للقيام بانتــاج السلع والخدمات التي يحتاجها للاشباع المباشر أو غير المباشر لاحتياجاته . فالمجتمع الانساني يستخدم عناصر البيئة الاصطناعية ليستخلص المواد الأولية وموارد الطاقـه ويقوم بتصنيعها وتشكيلها الى سلع وخدمات تجد طريقها الى الاستهلاك . وفي كل مرة من مراحل الانتاج والاستهلاك تبعث مخلفات يتم ارجاعها الى البيئة الطبيعية . هذه هي صورة مبسطة جدا لكيفية سير عملية تبادل المواد بين المجتمع الانساني والبيئة الطبيعية .

ولقد قسم الاقتصادى الالمانى Voigtsberger (1) أبعاد هذه العلاقة الجماعية الانتاجية لتبادل المواد بين المجتمع البشرى وعناصر البيئة الطبيعية كما يلي :

أ - استخلاص مواد من البيئة الطبيعية (أى فصلها عن الطبيعة) لاستخدامها فى دوائر الانتاج والاستهلاك . ونذكر على سبيل المثال استخراج الموارد المعدنية وموارد الطاقة واستخدام الهواء والماء لأغراض الاستهلاك والانتاج واستغلال الكائنات الحية لانتاج احتياجات الانسان الخ .

ويلاحظ هنا أن ما يدرج تحت مصطلح موارد هو أمر دائم التغير والتجديد فلا شك أن البترول لم يكن يعتبر موردا حتى تم اختراع آلة الاحتراق الداخلى كذلك الطاقة النووية وحركة المد والجزر والطاقة الحرارية المنبعثة من البراكين والارض كل هذه الموارد كانت توجد من قديم الازل ولكن لم تعتبر كموارد هامة للمجتمع الا بعد التطور التكنولوجى الذى حدث فى القرن العشرين ولذا فان قاعدة الموارد المتاحة للمجتمع البشرى تتغير من فترة زمنية لاخرى ، وتقسم الموارد غالبا الى موارد غير متجددة أى أن المخزون منها معلوم الكمية ، ولا يمكن أن يتغير بالزيادة وموارد متجددة أى دائمة

(1) Voigtsberger, S. Die Bedeutung der natürlichen Umwelt in der Reproduktionsprozess von Wirtschaft und Gesellschaft , HFO, SWV, To, Berlin, DDR, 1980, S.7.

التجدد من خلال تفاعلات ديناميكية محددة • فالماء مورد متجدد يتم تجددُه عن طريق دورة المياه في الطبيعة (بخر - مطر - بحيرات وأنهار) •

ب - استخدام القدرات الطبيعية أو القوى الطبيعية دون فصلها عن البيئة الطبيعية ومن أهم هذه القدرات :

(١) القدرة الانباتية للتربة وهى قدرة التربة والغلاف الهوائى المحيط بها على تخليق مواد عضوية عن طريق عملية التمثيل الضوئى وتكرار هذه العملية بصفة تلقائية دون تدخل الانسان •

(٢) القدرة على تحمل الاوزان والضغط وهى قدرة باطن الارض على حمل الاوزان الطبيعية أو الاصطناعية •

(٣) القدرة على تدوير عنصر المياه والمقصود هنا القدرة الطبيعية على تدوير حلقة دورة المياه •

(٤) القدرات الطبيعية للطبيعة وأثرها على الترويح على النفس والتريض (١) •

ح - التخلص من مخلفات العمليات الانتاجية والاستهلاكية بالقائها في البيئة على أمل أن تقوم الانظمة الطبيعية من خلال عملية تدويرها للمواد بالقضاء على هذه المخلفات ومنع اضرارها •

د - الجهود المبذولة لتحسين وحماية البيئة والحفاظ على الظروف الطبيعية اللازمة لاستمرار العمليات الانتاجية •

تلك هى المجموعات الاربع الرئيسية للعلاقة التبادلية للمواد بين المجتمع وعناصر البيئة الطبيعية • وسوف نستخدم هذا التقسيم من خلال بحثنا هذا نظرا لمساطته وقدرته على شمول

(1) Autour Kollektive, "Terrtroial planung", Verlag der Wirtschaft, Berlin, DDR, 2., Neue ausgearbeitete Auflage, 1980, S. 221. ff.

الابعاد المتعددة لهذه العلاقة .

ويجب أن نوضح هنا مرة أخرى أن المحور الاساسى فيما اذا كان المجتمع البشرى يستخدم العملية التبادلية للمواد (بشكلها الجماعى الانتاجى) بشكل يحدد البيئة والانظمه الطبيعيه بالتدهور أم بشكل يؤدي الى تطويرها وتحسينها والحفاظ عليها أمر يرجع فى المقام الاخير الى عوامل خاصة بالمنظومة الاجتماعية .

فهذه المنظومة هى التى تحدد أهداف وقيم المجتمع وبالتالي ينعكس ذلك على التكنولوجيا أو عناصر البيئة الاصطناعية التى يستخدمها الانسان فى التعامل مع البيئة الطبيعية لانتاج سلع وخدمات تشبع حاجاته ورغباته (١) .

وهذه نتيجة هامة ينبغى لنا دائما أن نضعها فى الاعتبار عند التعامل مع المشاكل البيئية حتى تكون حلولنا ليست موجهة الى الظواهر فقط دون لمس لب المشكله .

(١) هذا الاستخلاص وصل اليه عدد كبير من الباحثين أنظر على سبيل المثال :

- Fahmy, K. Zusammen
- Sachs, I. "Environment and styles of Development".
In W.H. Matthews (ed.): Outer limits and the human needs.
Dag Hammarskjold Foundation, Uppsala, Sweden, 1978.

عبد الفتاح القصاص - دكتور - مرجع سبق ذكره .

٢٠ مشكلة التلوث الصناعي :

تشمل احدى الملامح الرئيسية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في زيادة وتكثيف تدخلات الانسان في البيئة الطبيعية بصفة عامة وتلك المتمثلة في التصنيع بصفة خاصة الى الحد الذي ادى اليه ظهور تدهور شديد في الانظمة البيئية وتقصص ملحوظ في الاحتياطى العالمى من الموارد غير القابلة للتجدد .

ومن الاسباب الرئيسية وراء تلك الظاهرة عمليات اعادة بناء اقتصاديات اوربا والشرق الاقصى التى خربتها الحرب وكذا ظهور حركات التحرر في دول العالم الثالث ورغبتها في اللحاق بمستويات المعيشة في الدول الصناعية واعتمادها في تحقيق ذلك على دفع عجلات التصنيع .

والمتمثل لانماط التصنيع في الدول الصناعية ، من حيث آثارها على البيئة الطبيعية ، يمكنه أن يقسم الآثار السلبية للنمو الصناعي كما يلى :

أولا : آثار كمية ثانيا : آثار نوعية

وتشمل الآثار الاولى في الاستنزاف غير الرشيد للموارد غير المتجددة مثل الموارد المعدنية والبتروولية والفحم .

ورغم تسليمتنا مبدئيا بأن المتاح من أى مورد في زمن معين هو دالة في درجة معرفتنا بالاحتياطى الموجود فعلا ونوع التكنولوجيا المتوافرة وهيكل الطلب على هذا المورد ، الا أننا لانشارك دعاة التشاؤم الرأى من امكانية نضوب الموارد غير المتجددة للكثرة الارضية في المستقبل القريب (انظر دعاة المدرسة الصغرى لنادى روما)

ونرى أن هذا التشاؤم مغالى فيه بعض الشئ ، كذلك فاننا لانؤيد بصفة مطلقة جماعة المتفائلين بإمكانيات زيادة المتاح من الموارد غير المتجددة سواء بتطوير تكنولوجيا جديدة أو تغيير هيكل الطلب أو مراجعة تقدير الاحتياطى المعروف فلكل ذلك محدوداته التى لا يمكن في الاجل القصير وعلى وجه مفاجئ ، ان نتغاضى عنها ورأينا هو انه لا شك فى

محدودية الموارد غير المتجددة وبالتالي يجب العمل على استخدامها الاستخدام الأمثل والأشد (وللصناعة دور كبير في ذلك فهي المستهلك الرئيسى للمواد المعدنية والطاقة) بحيث نتيج قدرا وبعدا زمنيا مناسباً يمكن من تطوير وتطبيق تقنيات جديدة أو من تغيير هيكل الطلب أو من زيادة المتاح من هذه الموارد .

أما بالنسبة للآثار النوعية فيقصد بها تلك الآثار الخاصة بنوعية البيئة فالصناعة تؤثر على نوعية البيئة عن طريق بثها للملوثات الغازية والسائلة والصلبة الناجمة خلال عمليات الإنتاج ومراحلها المختلفة أو من خلال استهلاك السلع الصناعية المختلفة (الاسمدة في الزراعة - السيارات والمركبات الأخرى - القاء حاويات السلع من الورق والصفير الى البيئة الصناعية) .

كذلك فإن الصناعة (خاصة التحويلية منها) تميل الى التركيز على المستوى الحيزى ما يعنى استخداما مكثفا لقدرة الطبيعة على معالجة المخلفات اعادة تدويرها ومن هنا تنشأ مشاكل تلوث حاده في المراكز الصناعية تكون لها آثار وخيمة على الصناعة نفسها وكذا على التجمعات السكانية التى تتواجد - كنتيجة حتمية - بجوار هذه الصناعات . ناهيك عن الآثار الضارة للتلوث على القطاعات والأنشطة الانتاجية الأخرى .

هاتان المجموعتان من الآثار الكمية والنوعية تمثلان المحاور الرئيسة للمشاكل الناجمة عن علاقة الصناعة بالبيئة الطبيعية في عالمنا المعاصر . أى مشكلة محدودية الموارد ومشكلة التلوث .

وسوف نخص بالبحث المشكلة الثانية دون الأولى ولايتأتى ذلك من كون انها أكثر اهمية من الأولى ولكن الاعتبار الاساسى هنا هو ان هذه المشكلة أى مشكلة التلوث لم تلقى حظها الكافى من البحث والدراسة من جانب اقتصادى العالم الثالث بصفة عامة ومخططى التنمية فى مصر بصفة خاصة .

بالإضافة الى ذلك فإنه لا يخفى ان نطاق البحث المزمع القيام به يضيق عن بحث ابعاد المشكلة

الاولى اى اثر الصناعة على الموارد الطبيعية المتاحة .

بادىء ذي بدء ، نحب ان نوضح الاهمية القصوى التى تحتلها دراسة مشاكل التلوث الصناعى خاصة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لها فى ظل ظروف الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة .

وتستمد هذه المشكلة اهميتها من الاسباب والعوامل الاتية :

(١) ان التصنيع أصبح هو الطريق الوحيد لضمان مستوى معيشة لائق بشعوب العالم الثالث خاصة مع تضاعف وانكماش فرض النمو فى القطاع الزراعى الاستخراجى بمعدلات تتناسب مع معدلات زيادة السكان . كذلك فان التصنيع هو الطريق الاساسى لبناء قاعدة تكنولوجية وطنية قادرة على تطوير وخلق التقنيات المختلفة المناسبة لظروف دول العالم الثالث كما انها هى القطاع الوحيد الذى له من الديناميكية ما يكفى لاستيعاب الزيادة الكبيرة فى الايدى العاملة .

(٢) ان انماط التصنيع الذى انبعثت فى الدول النامية فى الستينات والسبعينات من هذا القرن والتى كانت من اهم سماتها التركيز المكنى الشديد أدت الى مشاكل بيئية تضارع بل تفوق الى حد كبير مشاكل التلوث الصناعى فى الدول الصناعية ولا شك أن الوضع فى مدينة سان باولو بالبرازيل ومشاكل التلوث بالقاهرة لأمثلة تشهد على ذلك (١) .

(٣) ان البلاد النامية ومنها مصر تعاني من مشاكل تلوث بيولوجى للبيئة ناجمة بصفة أساسية عن المستخلف والفقر . فقصور نظم الصرف الصحى ونظم جمع القمامة وعدم وجود

(١) انظر فى عرض بعض مشاكل التلوث الصناعى فى بلدان العالم الثالث

- Thomas, Vinod. "Pollution Control in San Paulo, Brazil; Costs, Benefits and Effects on Industrial Location", Staff Working paper No. 501, World Bank, Washington, D.C., USA, 1981.

- UNIDO/UNEP, "Environmental Aspects of Industrial Development in Developing Countries" Reports of 5 Case Studies, "UNIDO/ITD, 1975.

- Fahmy, K. "Zusammenhänge. a.a.Q.

مرجع سبق ذكره

امدادات مياه نقية للشرب الا لنسبة قليلة من السكان من شأنه ان يسبب مشاكل تلوث بيولوجية للانظمة البيئية الطبيعية بتلك الدول تهدد حياة الانسان نفسه مما يعنى أن البيئة سوف تعاني من شر الامرين التلوث البيولوجى الناجم عن التخلف والتلوث بمخلفات الصناعة والذي سوف تزداد حدته من جراء بناء صرح الصناعة بهذه الدول

٤) ان الانظمة البيئية الطبيعية فى الدول النامية قد لا تكون لها القدرة الاستيعابية التى تتمتع بها الانظمة الطبيعية فى الدول المتقدمة فلاشك ان عوامل المناخ بها وشدة الحرارة لها اثر كبير على محدودية القدرة الاستيعابية فى الدول النامية . كذلك فان الانظمة الطبيعية للدول النامية تتصف بقلّة عدد الانواع فى النظام مما يؤدى الى هشية النظام وحساسيته الشديدة ضد اى تغير يحدث فى البيئة الطبيعية . ولنضرب مثلا للتوضيح فمن المعروف أن الانظمة المائية لها القدرة على تدوير اى مخلفات تصل اليها وتتوقف تلك القدرة الى حد كبير على كمية الاكسجين المذاب فى المياه وهذه الكمية بدورها تتأثر مباشرة بدرجة حرارة المياه فاذا ارتفعت درجة الحرارة قل الاكسجين المذاب وبالتالي قلت القدرة الذاتية للمياه على التقية والعكس صحيح .

وحيث أن الغالبية العظمى من الدول النامية تقع فى المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية فهذا يعنى ان الانظمة المائية لهذه الدول قد لا تكون لها نفس القدرة الاستيعابية التى لمشيئتها فى الدول المتقدمة والتى تقع فى المناطق المعتدلة والباردة . ولهذا الامر اهميته عند نقل التقنيات الانتاجية الصناعية فقد لا تؤدى تقنيته معينة الى مشاكل تلوث وخيبة فى دولة صناعية ما ولكن نقلها وتشغيلها فى منطقة استوائية او شبه استوائية قد يكون له اثار وخيبة على البيئة .

٥) فى بداية السبعينات من هذا القرن ذهب البعض الى الادعاء بأن البيئة الطبيعية فى الدول النامية لازالت تتمتع بعذريتها وبقدرتها على استهلاك مخلفات الصناعة مما يستتبع معه امكانية نقل الصناعات الملوثة للبيئة او بمعنى اصح تلك المراحل من العملية الانتاجية التى تتسم بشدة تلوثها للبيئة الى دول العالم الثالث مثال ذلك توصية

الكونجرس الأمريكى بنقل المراحل الاولى لصناعة النحاس الى الدول النامية بسبب التكاليف العالية للتحكم فى التلوث الناجم عنها (١).

ويستند القائلون بذلك الى حجة مؤداها ان تقسيم العمل الدولى والذى يؤسس على نظرية المزايا النسبية سوف يشاهد تغييرا يتم بمقتضاه نقل الصناعات الملوثة للبيئة الى الدول النامية نظرا لامتتع الاخيرة بميزة نسبية وهى نظافة البيئة أو خلوها من التلوث .

وبصرف النظر عن الجدل النظرى حول اسانيد تلك النظرية (٢) فانه من الثابت والمتوقع ان يتم نقل بعض الصناعات الى الدول النامية ولا شك ان الصناعات الملوثة للبيئة والمستهلكة للطاقة تصدر وسوف تصدر تلك القائمة من الصناعات (٣) ويستتبع ذلك ضرورة العمل على مواجهة وتغادى اضرار التلوث الصناعى الى أقصى حد ممكن .

٦) نظرا لتخلف البيئة الاصطناعية او التكنولوجية فى الدول النامية فان اعتماد الانسان فى حياته اليومية على الظروف الطبيعية اشد واقوى من الدول الصناعية وبالتالى فان اى تلوث لهذه الانظمة من شأنه ان يسبب اضرار واسعة النطاق على الانسان والحيوان والنبات .

٧) من المستفاد من تجربة الدول الصناعية فى مجال التلوث الصناعى ان الوقاية من التلوث خير من المحاولات اللاحقة لمكافحته بل واكثر من ذلك ان الوقاية ارجح من العلاج .

فلقد اتضح ان التكلفة الاضافية لتكوين معدات حماية البيئة فى مراحل لاحقة لبناء

(١) مركز التنمية الصناعية للدول العربية "تطور الانتاج الصناعى - تقرير حول مؤتمر ليبيا الدولى" ص ٢٠٢ .

(٢) مرجع سبق ذكره .

(٣) على نصارى دكتور، "ثلاث بدائل تكنولوجية امام مصر للمستقبل" جهاز السكان والتنظيم الاسرة، مشروع ايدكاس عام ٢٠٠٠ - ج ٠ م ٠ ع ٠ القاهرة ١٩٨٠ ص ٧٤

المشروعات الصناعية تبلغ حوالى ثلاث أو اربع امثال تكلفة تركيب هذه المعدات في المراحل الاولى لاقامة المشاريع (١) .

وهذا الامر يأخذ اهمية خاصة في ضوء محدودية الموارد التى تعاني منها معظم دول العالم الثالث .

ولعل الاسباب السابقة تكون قد ساهمت فى ايضاح الضرورة الملحة لبحث مشاكل التلوث المذاعى وادماجه فى سياسات التصنيع المختلفة .

وبحث مشاكل التلوث المذاعى يثير صعوبات كثيرة احداها تلك الخاصة بتعريف التلوث نفسى المراجع العظيمة لانجد تعريفاً واحداً متفق عليه فالبنك الدولى يعرف التلوث بأنه .

"The addition from either natural or man-made sources, of any foreign substance to the air, water or land medium in such quantities as to render that resource unsuitable for specific or established uses". (2)

وفى موضع اخر من دراسة البنك الدولى الانفة الذكر نجد ان التلوث يعرف

The presence of matter or of energy whose nature location or quantity produces undesired environmental effects (3)

اما الكاتب الأمريكى Savage فانه وصف التلوث بأنه :

Consumption and production by products, which either adversely affect the sense or physical well-being of a significant proportion of a given population or act to reduce the real or potential output of other goods". (4)

(1) Royston, M. "Pollution Prevention Pays", Pergamon Press, U.K., 1979, P. 39.

(2) Environmental considerations for the industrial development sector, World Bank, Washington D.C., U.S.A., 1978, P. 1.

(3) المرجع الانف الذكر ص ١١١

(4) Savage, D.T. and others, "The Economics of Environmental Imp- أنظر rovement", Houghton Mifflin company, Boston, USA, 1974, P.4.

أما العالم الأيكولوجي Odum فإنه يعرف التلوث بأنه "an undesirable change in the physical, chemical or biological characteristics of air, water or land that will be or may be, harmful to human or other life, industrial processes, living conditions and cultural assets. (1)

وبالرغم من التعاريف المختلفة للتلوث فإنه يمكننا ان نخلص الى انه من المتفق عليه ان التلوث يشمل :

- كل ما يؤدى مباشرة او بطريقة غير مباشرة الى التأثير سلبا على سلامة الوظائف المختلفة لكل الانواع او الكائنات الحية على الارض (انسان - حيوان - نبات) .
- كل ما يؤدى بطريقة مباشرة او غير مباشرة الى الاضرار بعملية الانتاج كنتيجة للاقلال من كمية او نوعية الموارد المتجددة المتاحة لهذه العملية .

وبالتالى فان التلوث كظاهرة يجب ان يفهم بشكل واسع هو يشمل تلوث كل من الهواء والتربة والمياه وكذلك التلوث الناجم عن الضوضاء والاشعاع . ويمكن ان نقسم الملوثات الى :

- (١) ملوثات قابلة للتحلل عضويا .
- (٢) ملوثات غير قابلة للتحلل العضوى .

ويقصد بالاولى تلك الملوثات التى هى عبارة عن مواد يمكن للاجهزة الطبيعية ان تقوم بتفكيكها عضويا وامتصاصها (ومن الملاحظ هنا انه بالنسبة لمثل هذه الملوثات فاننا يكون بصدد التلوث فى تلك الاحوال فقط التى تفوق فيها كمية الملوثات المنبعثة الطاقة الاستيعابية لقدرة الانظمة الطبيعية على التنقية الذاتية ماوفى الاحوال التى تكون

(١) انظر Odum, E.P. Ecology-The link between the natural and the social sciences, Holt, Rinehart and Winston, New York, USA, S. 244.

فيه الملوثات في حدود هذه الطاقة فلا نكون بصدد تلوث لان الاجهزة الطبيعية يمكن لها التحكم في الملوثات والقضاء عليها) . ويندرج تحت هذه المجموعة غاز ثنائي اكسيد الكربون ومركبات النترات والحرارة . . . الخ اما المجموعة الثانية من الملوثات فيشمل كل المواد التي لا يمكن ان تتفكك عضويا او تلك التي يستغرق تفككها فترة زمنية طويلة جدا . وعلى ذلك فان مثل هذه المواد تتظل عالقة في الانظمة الطبيعية وتؤدي الى تلوثها مما يمنع او يحد من استخدامها بواسطة الانسان وامثلة تلك المواد المخلفات الممدنية والزجاج والمطاط والمواد المخلفة صناعيا مثل منتجات البلاستيك ومساحيق ومواد النظافة المنزلية والكيمياويات المختلفة .

وهناك مجموعة ثالثة من الملوثات وهي الملوثات السامة وهي تشمل على سبيل المثال مركبات المعادن الثقيلة (رصاص - كاديوم - زئبق . . . الخ) والمواد المشعة وبعض انواع من الغازات والمركبات الكيميائية الاخرى . وهذه الملوثات قد تكون قابلة للتفكك عضويا بواسطة الانظمة الطبيعية او قد لا تكون غير قابلة للتفكك العضوي وبالتالي تتبع في الحالة الاولى المجموعة الاولى من الملوثات وفي الحالة الثانية (عدم قابليتها للتفكك) تندرج في المجموعة الثانية منها . وفي كثير من المراجع تدرج هذه المجموعة من الملوثات كمجموعة منفردة . (١) وذلك لاثرها الشديد على الانظمة الطبيعية وبالتالي على الانسان . وتعتبر الصناعة خاصة الصناعات التحويلية هي المصدر الاساسي للملوثات من المجموعة الثانية او غير القابلة للتفكك العضوي بفعل الانظمة البيئية . كذلك فهي من المصادر الهامة للملوثات السامة ولا يعني ذلك ان الصناعة لا تبصت بمخلفات قابلة للتحلل فهناك صناعات كثيرة (على سبيل المثال الصناعات الغذائية) تنتج ملوثات قابلة للتحلل العضوي ولكن الجزء الاكبر من ملوثات الصناعات هي ملوثات غير قابلة للتحلل مما يؤدي الى تفاقم مشاكل التلوث الصناعي .

(١) انظر . . . Helmi, I. "The State of the Environment 10 years after Stockholm" - Industrial production and Environment", a draft Report, Cairo, Egypt 1980, Appendix 11, P. 5.

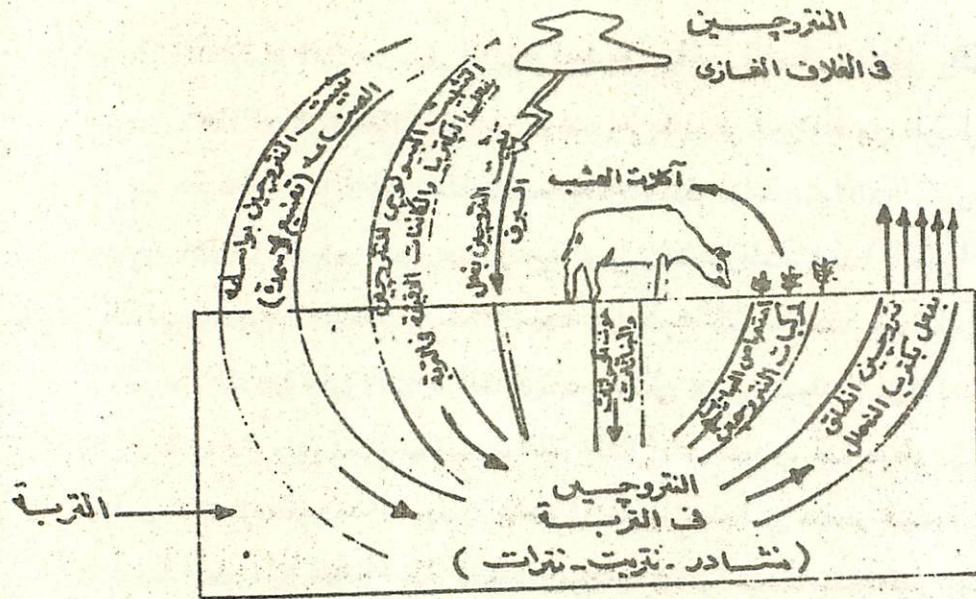
وقبل ان ننتقل الى البحث عن مشاكل التلوث الصناعى نورد هنا بعض الملاحظات التى قد تكون ذات فائدة لسير البحث :

أولا : الخلاف بين كل من انظمة المنظومة البيئية الاصطناعية وانظمة البيئة الطبيعية يعد من احد الاسباب الهامة فى تفسير كيفية حدوث ظاهرة التلوث . فالانظمة الطبيعية تستطيع تدوير المواد (عناصر الجزء غير الحى فى البيئة) فى شكل دائرة مغلقة (دوائر بيوكيميائية) (Biochemical cycles) والامثلة لهذه الدوائر كثيرة منها دورة السيليا ، دائرة النتروجين ، دائرة الكربون . الخ ولعل دورة الحياه والموت تعتبر كمثال لهذه الدوائر المغلقة .

فخلايا البلانكتون النباتية تقوم بامتصاص المواد العضوية غير الحية وباستخدام طاقة الشمس تستطيع تحويل هذه المواد العضوية الى خلايا نباتية وتتغذى اكلات العشب على هذه الخلايا وتقوم بتحويلها باستخدام اشعة الشمس كصدر للطاقة الى خلايا حيوانية تتغذى عليها اكلات الحيوانات الذين يحتفظون بها بدورهم فى خلايا اجسامهم وعند الموت تقوم بكتيريا التحلل بتفكيك هذه الاجسام الى مكوناتها الاصلية من املاح عضوية يمتصها النبات من التربة وتعاد الدورة مرة اخرى .

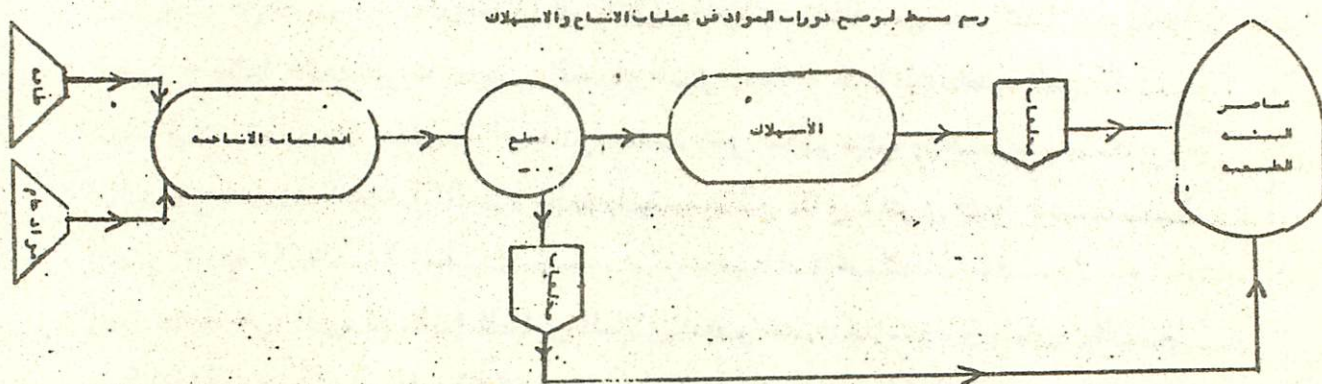
كذلك فان دورة النتروجين مثال اخر على الدوائر المغلقة فالنتروجين موجود بالهواء الجوى ولكن لا يمكن للنبات الاستفادة منه الا عن طريق بكتيريا تثبيت النتروجين التى تتواجد بالارض وتستطيع تحويل النتروجين الى المركبات النتروجينية (نترات - نيتريت) وبالتالى يستطيع النبات امتصاصها والاستفادة منها ثم تقوم بكتيريا التحلل بتحليل النباتات والاجسام الميتة الى مكوناتها الاصلية وينتج غاز النتروجين الذى يعود الى الهواء الجوى وبذا تكتمل حلقات الدورة . (انظر الشكل رقم ٢) .

أما الانظمة التى من صنع الانسان فانها تستخدم الموارد الخام وبلاستعانة



دورة النيتروجين في الطبيعة

شكل رقم (٢)



شكل رقم (٣)

بالطاقة تحولها الى سلع يتم استهلاكها. وفي مراحل الانتاج والنقل والتوزيع والاستهلاك تتجم مخلفات غازية سائلة وصلبة يتم بشها في البيئة دون العمل على محاولة اعادة تدوير هذه المخلفات ومن هنا نصف دوائر الانتاج والاستهلاك البشرية بانها دوائر مفتوحة لتدوير المواد ومن هنا يأتي المصدر الاول للتلوث . (انظر الشكل رقم ٣)

ثانيا : انه ليس بمجرد انبعاث الملوثات يحدث التلوث فكما اوضحنا من قبل فان للانظمة الطبيعية القدرة على التنقية الذاتية من خلال تدوير المواد بحيث يتم تغادى اضرارها وكل نظام بيئي طبيعي له القدرة على الثبات اى القدرة على مواجهة اى تغيرات فسي عناصر بيئته الخارجية . ويعتبر التلوث تغييرا في عناصر هذه البيئة . فان استطاعت الانظمة الطبيعية القضاء على الملوثات وتنقية نفسها منه فاننا لانكون بصدد مشكلة التلوث اما ان لم تستطع ذلك وفاق حجم الملوثات او خصائصها (سامة او غير قابلة للتحلل العضوى) حدود القدرة على التنقية الذاتية فاننا نواجه مشكلة تلوث البيئة الطبيعية . وهذه الملحوظة لها اهميتها القوي عند تخطيط العلاقة بين المجتمع والبيئة فالقدرة على التنقية الذاتية للانظمة الطبيعية تعتبر من احدى الموارد الهامة للمجتمع والتي يجب ترشيد استخدامها وذلك بتعيين الحدود القوي لهذه القدرة والحفاظة على انبعاث الملوثات في نطاق تلك الحدود .

وهنا يجب ان نضيف ان تلك القدرة على التنقية الذاتية تختلف من نظام لآخر ومن مكان لآخر . فكلما زادت درجة تعقيد الجهاز البيئي بزيادة مكوناته وعناصره كلما زادت درجة ثباته وقدرته على مواجهة اى تغيرات تحدث في عناصر بيئته والعكس صحيح .

كذلك فان اختلاف العوامل الجوية والطبيعية من مكان لآخر تؤثر في قدرة التنقية الذاتية للانظمة الطبيعية من مكان لآخر او موقع لآخر .

وهنا نعيد الى الذهن مثالنا السابق الخاص بالقدرة الذاتية للمجارى المائية والتي تختلف باختلاف درجات الحرارة كذا نسوق هنا مثال اخر خاص بالبيئة الهوائية فلاشك ان سرعة الرياح عامل مهم جدا في تخفيف تركيز الملوثات في الهواء وبالتالي فسي تحددهم حجم القدرة على التنقية الذاتية .

ولهذه المحفوظة أثر كبير بالنسبة لسياسات التوطن الصناعي وتوزيع الأنشطة الانتاجية
الاخرى واقامة التجمعات السكانية على مستوى الحيز الوطنى - وسوف نخص هذه
النقطة بالفحص والدراسة فيما بعد .

ثالثا : ان انبعاث التلوث يؤدى الى حدوث تلوث أشد وهذا يتم كالآتى :
فذكرنا فيما سبق ان التلوث يؤدى الى القضاء على بعض مكونات الجهاز البيئى وذلك
يجعل ظروف معيشتها غير ممكنة وهذا يؤدى الى ان يفقد الجهاز البيئى جزءا من
استقراره وقدرته على مقاومة التغيرات اللاحقة فى بيئته . (من المعروف انه كلما
زاد عدد مكونات الجهاز البيئى كلما زادت قدرته على الثبات ومقاومة التغيرات
فى البيئة ويحدث التلوث مرة اخرى فان الجهاز البيئى لا يستطيع مقاومة هذا التفسير
فى بيئته الخارجية ويفقد جزءا اخر من مكوناته ويصبح بالتالى اقل قدره على المقاومة
وهكذا .

وبالتالى فان التلوث يقلل من قدرة الجهاز البيئى على مقاومة انواع التلوث اللاحقة .
ومن هنا كانت المقاومة خير من العلاج او بمعنى اصح يجسب ان توجه الجهود الى منع
حدوث التلوث فهذا اجدى وانجع من محاولة مكافحة التلوث بعد حدوثه .

رابعا : . . . التلوث ليس مشكلة بيولوجية او كيميائية يختص بدراستها فى المقام الاول اخصائيو
العلوم الطبيعية بل هى مشكلة فى اساسها اجتماعية اقتصادية .
فالتلوث يعنى انبعاث ملوثات ، هذه الملوثات فى الاصل ماهى الا مواد وطاقات
لم نستطع ان نستفيد منها الاستفادة المثلى والقصى - فالثابت مثلا طبقا
لبعض التقديرات فى الاتحاد السوفيتى ان حوالى ٢-٤ % من اجمالى المواد
الطبيعية يتبقى فقط لمدة زمنية طويلة فى انظمة البيئة الاصطناعية بينما يتم
بث اكثر من ٩٥ % منها فى الطبيعة على هيئة ملوثات غازية وسائله صلبة (١).

(١) انظر Voigtsberger, S. "Die Bedeutung der naturlichen Umwelt in der . . . , S. 9.

ولنضرب مثالا للتوضيح . تحتاج الصناعات المتوطنة بمدينة سابروش (الاتحاد السوفيتي) يوميا الى ١٨٥ x ١٠ طن من الموارد اللازمة للانتاج وتبلغ حجم المخلفات والطلوثات التي تلقى الى البيئة حوالي ١٨٥ x ١٠ اي حوالى ٩٧% من اجمالى المدخلات وذلك على النحو التالى ١٠ طن مخلفات صلبة ٥٦٣ طن مخلفات غازية ١٢٢٩ طن مخلفات سائلة (١) .

وحسب تقديرات رويستون Royston يفقد من المواد الخام حوالى ٤٠% وحوالى ٦٠% من موارد الطاقة المستخدمة في الدول الصناعية وتظهر هذه المخلفات على هيئة ملوثات لعناصر البيئة (٢) .

وعلى ذلك فان المشكلة هي في الاساس مشكلة ايجاد تلك البيئة الاجتماعية التي تفسح المجال لتكثيف الجهود في سبيل ايجاد التكنولوجيا المناسبة التي تراعى الابعاد البيئية وتستفيد من المواد اقصى استفادة ممكنة . وهنا نسارع الى القول باننا نرى جيدا بأنه في ضوء القانون الثانى للديناميكا الحرارية فان انبعاثات المخلفات أثناء تدوير المواد واستخدام مصادر الطاقة امر حتميا .
ما يستتبع معه اننا دائما سوف نواجه بمشكلة مخلفات وان منع انبعاث التلوث لن يصل الى ١٠٠% . ولكن التحدى الاساسى هو أن تكون تلك المخلفات من النوع والكميات التي يمكن الاجهزة البيئية الطبيعية من التعامل معه وتحليله عضويا .

ونحاول فيما يلى أن نلقى بعض الاضواء على مشاكل التلوث التي تنتج عن الصناعات التحويلية والاضرار الاقتصادية التي تتسبب عنها .
الصناعات التحويلية يمكن ان ننظر اليها - في ظل تعريفنا السابق للمنظومات الثلاثة المكونة لبيئة المجتمع الانسانى - كأحدى أنظمة البيئة الاصطناعية وتمثل وظيفتها الاساسية في تحويل المواد الخام مستخدمة موارد الطاقة الى سلع تخدم الاستهلاك شاملا ما يسمى بالاستهلاك الانتاجي . ورغم ان المنتج الرئيسى المستهدف من الصناعات التحويلية هو السلع المادية المختلفة الا أن هناك

(١) المرجع الانف الذكر ص ١

(٢) Royston, M. "Pollution Prevention Pays", Pergaman Press, U.K.

مخرجات اخرى تنجم عن العمليات الانتاجية وهى الملوثات بأنواعها المختلفة .
وانبعاث التلوث من جراء اقامة ونمو الصناعات يمكن ان يكون بشكل مباشر او غير مباشر ،
وباستخدام الشكل الايضاحى رقم (١) سوف نحاول ان نلقى نظرة سريعة على الطرق المباشرة وغير
المباشرة لحدوث التلوث . عندما نقول ان الصناعات التحويلية تقوم بتلويث البيئة بشكل
مباشر فاننا نقصد بذلك تلك المخلفات السائلة والغازية والصلبة التى تجمعت ، من عمليات
الانتاج المختلفة بوحدات هذه الصناعات (المصانع) اما تلويث الصناعات التحويلية
للبيئة الطبيعية بشكل غير مباشر فيقصد به تلك الملوثات التى تجمعت عند انتاج ونقل
كل المواد الخام ومصادر الطاقة وجميع مستلزمات الانتاج اللازمة لانتظام دواليب الانتاج فى
المصانع . وكذا تدرج ايضا فى هذه المجموعة كل الملوثات التى تنجم عن التجمعات
الحضرية والسكانية التى تقام بجوار المصانع والتى يعتبر توطن الصناعة سبب هام فى
نشأتها او توسعها . . .

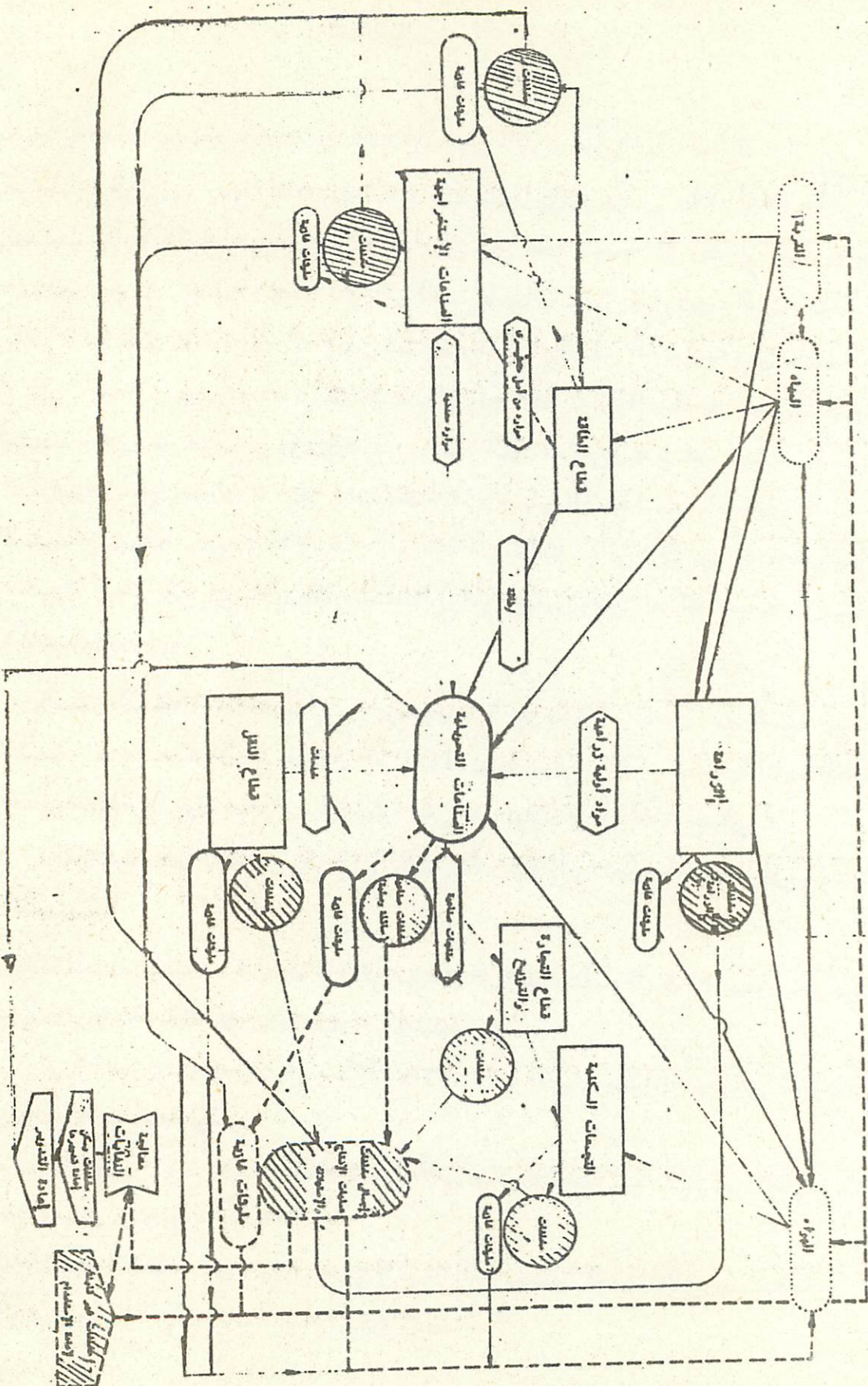
وتعتبر الصناعات التحويلية (مباشرة او بطريقة غير مباشرة) بحق احد المصادر
الرئيسية لانبعاث الملوثات فى الدول الصناعية الجدول رقم (١) . يعرض لنا اشد الملوثات
الغازية خطورة وافرغ الصناعات التحويلية التى تقوم بينها فى الغلاف الهوائى .
كذلك يوضح لنا الجدول رقم (٢) الاشارة المختلفة التى تسببها بعض الملوثات
الغازية .

وكذلك فان الملوثات السائلة والصلبة تؤدى الى تلوث عناصر البيئة الطبيعية مما ينعكس
على اضرار فادحة بالانسان وانشطته الانتاجية .
ومن الممكن ان نقسم الاضرار والتكاليف الاقتصادية التى يسببها التلوث الى مجموعتين
من التكاليف او الاضرار :

المجموعة الاولى : وهى تشمل جميع الاضرار التى يمكن قياسها وترجمتها الى ارقام اقتصادية
اى وضعها فى صورة وحدات نقدية .

اما المجموعة الثانية : فهى تشمل جميع الاضرار التى يسببها التلوث ولكن يصعب او لا
يمكن قياسها او التعبير عنها بوحدات نقدية .

شكل رقم (٤) الطرق المباشرة وغير المباشرة للمعاصر البيئية الطبيعية من طريق مختلفات انشطة الصناعة المصنعية



تطورت بطريقة مباشرة
تطورت بطريقة غير مباشرة

جدول رقم (١)

أخطار الملوثات النازية والأنشطة الصناعية مصدر انبعاثها

النشاط	الملوث الغازي
١- إنتاج الصلب	(جسيمات) أو دقائق ، غاز أول أكسيد الكربون (ك أ) الفلوريدات ، دخان .
٢- الصناعات الغير حديدية	جسيمات - ثاني وثالث أكسيد الكبريت - مركبات كبريتية أخرى
٣- مصافي البترول	جسيمات ، ثاني وثالث أكسيد الكبريت ، مركبات كبريتية ، روائح ، دخان هيدروكربونات .
٤- مصانع الاسمنت البورتلندي	جسيمات ، ثاني وثالث أكسيد الكبريت ، مركبات الكبريت
٥- مصانع حمض الكبريتيك	ثاني وثالث أكسيد الكبريت ، مركبات الكبريت ، ضباب حمض الكبريتيك
٦- مصابك الصلب وحديد الزهر الرمادي	جسيمات ، دخان ، روائح .
٧- مصانع السبائك الحديدية	جسيمات
٨- مصانع الورق	جسيمات ، روائح ، ثاني وثالث أكسيد الكبريت ، مركبات الكبريت
٩- مصانع حمض الهيدروكلوريك	ضباب حمض الهيدروكلوريك وغاز ،
١٠- مصانع حمض النتريك	أكاسيد النتروجين .
١١- الصابون والمنظفات الصناعية	الجسيمات والروائح .
١٢- الصودا الكاوية والكلور	غاز الكلور
١٣- صناعة كبريد الكالسيوم	جسيمات
١٤- صناعة الاسمدة والفوسفاتية	الفلوريدات ، الجسيمات ، الامونيا .
١٥- قمارين حرق الجير	جسيمات .
١٦- صناعة الألومنيوم	الجسيمات ، الفلوريدات .
١٧- صناعة حمض الفوسفوريك	ضباب حمض الفوسفوريك ، الفلوريدات .

المصدر :

Helmi, I. "The state of the Environemnt 10 years after Stockholm-Industrial Production and Environment" a drafte Report, Cairo, 1980, Part IV, Tabel 2.

تأثيرات بعض الملوثات الفيزيائية

الملوث الغازي	مصدر الانبعاثات	التأثير
١- ثاني اكسيد الكبريت كبا ٢	اشغال المصادر الحجرية للوقود (فحم - بترول) - صهر المعادن التي تحتوى على شوائب كبريتية - بعض العمليات الصناعية - من البراكين بفعل الطبيعة .	يؤثر تأثير ضاراً على الجهاز التنفسي للانسان مودياً الى الإصابة بالامراض الصدرية او الى زيادة حدتها . كذا يؤثر على الاعين ويؤدى الى تهيج اغشيتها . له تأثيراً ضاراً على النبات ويؤدى الى تكون المطر الحمض)
٢- ثالث اكسيد الكبريت الكبريتة كبا ٣	صناعة حمض الكبريتيك	يساهم في تكوين ظاهراً الضباب الضحوب بالدخان Spog كذا يؤثر على المرمر واحجار البناء الرملية (ظاهرة التآكل والاحت)
٣- اول اكسيد الكربون كبا ٤	- عادم السيارات - عمليات اشغال الفحم	- يؤثر على الصحة يتسبب في الشعور بالكسل والصداخ - كذا له تأثير في ظاهرة التآكل او الاحت
٤- اكسيد النتروجين	- عادم السيارات - من مصادر الصناعة - حرق الغاز الطبيعي	- يؤثر سلبياً على الجهاز التنفسي للانسان مما يؤدى الى زيادة حدة الإصابة بالامراض الصدرية . - كما يؤثر على عملية نقل الاوكسجين في الدم . - يؤدى الى بهتان الوان الطلائع الخارجية . - يؤثر سلبياً على نمو النبات . - احتمال التأثير على طبقة الاوزون المحيطه بالغلاف الجوى .
٥- مركبات الفلوريد	- انتاج حمض الفلوريك - صناعة الالمونيوم - صناعة الزجاج والسيراميك - حرق قوالب طوب البناء .	- يؤثر على الحيوانات آكلة العشب (مرض الفلورس الذى يصيب عظام واسنان هذه الحيوانات) . - يوجد شك كبير في علاقتها بالامراض السرطانية .
٦- الهيدروكربونات	عدم الاحتراق الكامل لمصادر الوقود والمواد الاخرى المحتوية على الكربون . (عادم السيارات) - توزيع واستخدام منتجات ومشتقات المتحول) .	

تابع جدول (٢)

الموت الفاسى	صدر الانبعاث	التأثير
٧- الانتمسة	- الصناعة - المرور - - عمليات البناء الهدم - الزراعة - نحر التربة	تعد سببا فى الاصابة بالامراض الصدرية اوفى زيادة حدة هذه الامراض . خفض الاشعاع الشمس وتكوين الضباب - التأثير على عملية التمثيل الضوئى للنبات - التأثير سلبيا على الحيوانات .

المصادر :

- (1) Paucke, H. and Bauer, A. "Umweltprobleme-Herausforderung der Menschheit", Dietz-verlag, Berlin, 1979 S. 136.
- (2) Environmental. Considerations for the industrial Development Sector", World Bank, Washington, D.C., 1978, P. 2.PP.

المجموعة الأولى :

وهي تشمل كما سبق وقلمسنا الأضرار التي يمكن قياسها اقتصاديا وهذه تنقسم بدورها الى طائفتين بحسب ان كان وقوعها او حدوثها قد تم بصورة مباشرة او غير مباشرة

الطاقة الاولى :

الاضرار المباشرة القابلة للقياس النقدي او الاقتصادي وهذه الاضرار تشمل جميع انواع التكاليف المباشرة التي يتحملها المجتمع بسبب حدوث التلوث اى التى تنجم اساسا من التلوث البيئى بشكل ما . ونورد فيما يلى أمثلة لهذه الأضرار :

١- قيمة المواد والطاقة التي تنبعث اثناء العمليات الانتاجية وتسبب تلوثا للبيئة - فكما سيتضح فيما بعد فان المواد الملوثة (الملوثات) ليست الا جزء من المواد الخام والطاقة التي دخلت العملية الانتاجية والتي لها سعرا تحملها الصانع . وبالتالي فان بشها في البيئة يعتبر خسارة اقتصادية يعنى بها هـــــــــ الانهيارات .

٢- استكالف الاضرار الصحية التى تنشأ عن تلوث البيئة والتى يتحملها قطاع الصحة .
٣- نقص او انخفاض الانتاج فى الانظمة البيئية الطبيعية التى يستغلها الإنسان اقتصاديا
مثل الانظمة البيئية الزراعية - الغابات - مصايد الاسماك .
٤- ارتفاع تكاليف استغلال موارد وعناصر البيئة الطبيعية (مثل ارتفاع تكاليف معالجة
استخدام بديل آخر - تكاليف نقل المياه من مصدر يبعد عن المصدر الاول الذى
تم تلويثه) .

٣- نقص أو انخفاض الانتاج في الانظمة البيئية الطبيعية التي يستغلها الإنسان اقتصاديا
مثل الانظمة البيئية الزراعية - الغابات - مصائد الاسماك .

٤- ارتفاع تكاليف استغلال موارد وعناصر البيئ الطبيعية (مثل ارتفاع تكاليف معالجة استخدام بديل آخر - تكاليف نقل المياه من مصدر يبعد عن الصدر الاول الذي تم تلويثه) .

هـ انخفاض الانتاجية لعنصر العمل • (مرض العمال وآثاره على نقص أيام العمل) .

٦- تكاليف الاضرار التي تصيب ادوات ووسائل الانتاج .

٢- التكاليف الإضافية اللازمة لبرامج حماية البيئة ومكافحة التلوث .

الطاقة الثانية :

الاضرار غير المباشرة القابلة للقياس الكمي أو الاقتصادي وتشمل جميع انواع الاضرار

التي تنشأ بصورة او بطريقة غير مباشرة نتيجة لحدوث التلوث ويمكن قياسها كميًا والتعبير عنها بوحدات نقدية . وفيما يلي بعض انواع هذه الاضرار نورد ها على سبيل المثال لا الحصر :

١- التكاليف التي تتفق بهدف تفادي آثار التلوث - فمثل هذه التكاليف لا توجه الى مكافحة التلوث (بخفض انبعاثات - او لتنظيف البيئة) ولكنها توجه الى مجرد محاولة تفادي آثار التلوث ومثالها هنا :

- تكاليف بناء تجمعات سكنية في مناطق ذات نوعية بيئية عالية .
- تكاليف تعويض المتضررين من التلوث .

- نفقات شراء مرشحات تركيب في المنازل للحصول على مياه اكثر جودة للاستخدام المنزلى . .

- التكاليف الاضافية التي يدفعها الافراد للسفر الى اماكن بعيدة لقضاء اجازاتهم السنوية والاستمتاع بجمال الطبيعة . .

٢- تكاليف القرص البديلة للاستثمارات التي توجه الى حماية البيئة ومكافحة التلوث

المجموعة الثانية :

الاضرار التي يصعب او يستحيل قياسها كميًا والتعبير عنها بوحدات نقدية . وتشمل هذه المجموعة ضمن ما تشمل العناصر الاتية :

١- الاضرار التي تنجم وتصاب مرض الانسان من جراء التلوث . ولا نقصد هنا نفقات الرعاية الصحية أو تكاليف العلاج ولكن تلك الاضرار التي يعاني منها المريض أى المعاناة او الالم سواء كان بدنيا او نفسيا - فالحالة الصحية كما تعرفها منظمة الصحة العالمية لا تقتصر فقط على خلو الجسم من الامراض بل تتعدى ذلك لتشمل الحالة النفسية للانسان .

٢- المعاناة التي يتكبدها الفرد نتيجة ضياع جمال المناظر الطبيعية وقلة الاماكن الفسيحة الخضراء .

٣- الاضرار التي تنجم عن التلف المادى الذى يلحق بأعمال البناء والتأهيل
الاثري والتي لا يمكن تقديرها بمال .

والمأمل لهاتين المجموعتين من الاضرار التي تنجم عن التلوث لا يفوته ملاحظة
الصعوبات التي تواجه الباحث عندما يحاول قياس مثل هذه الاضرار . وسوف نعترض
بشكل اكثر تفصيلا لمثل هذه الصعوبات في مكان لاحق من بحثنا هذا وذلك عندما نحاول
قياس بعض اضرار التلوث باحد المراكز الصناعية الهامة في جمهورية مصر العربية ونكتفي
هنا بهذا العرض السريع للاضرار التي يسببها التلوث .

وسوف نحاول فيما يلى ، مستعينين بأمثلة من الدول الصناعية ومن الدول النامية
توضيح مدى فداحة الاضرار او التكاليف الاقتصادية التي تنجم عن التلوث ، وتنهز هذه
الفرصة ونقصر مجال بحثنا على تلك الاضرار التي تندرج تحت المجموعة الاولى أى تلك
الاضرار المباشرة وغير المباشرة التي يمكن قياسها اقتصاديا .

تجمع الدراسات التي تمت في الدول الصناعية على فداحة الاضرار التي يسببها
التلوث فنجد أن احدى الدراسات التي تمت في الولايات المتحدة الامريكية تقدر الاضرار
التي نجمت عن التلوث الصناعى للغلاف العائى والهوائى بلغت في عام ١٩٧٥ حوالى ١٤٧
بليون دولار منها حوالى ٩٦ بليون دولار نجمت عن تلوث الهواء وتتوقع الدراسة
أن تصل هذه الاضرار الى حوالى ٦٠٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ بالنسبة للاضرار
الناجمة عن تلوث الهواء ، وحوالى ٢٨٨ بليون دولار بالنسبة لتلوث المياه (١) .

(١) انظر

RIDKER, R.G. and Watson, W.D. "To choose a Future",
Ressource for the future, John Hopkins university Press,
U.S.A., 1980, P. 27.

وتبعاً لتقديرات Royston فان متوسط تكلفة الاضرار الصحية لقاطنى المراكـز الحضرية الصناعية تبلغ حوالى ٥٠ دولار لكل نسمة فى العام (١).

ومن الدراسات العديدة التى تمت فى بعض الدول الصناعية نورد التقديرات التالية للتكاليف الاقتصادية التى تتجم عن الاضرار التى يسببها التلوث :

— فى الولايات المتحدة الامريكية تبلغ هذه التكلفة ١٠٤ دولار لكل نسمة فى العام .

— فى بريطانيا تبلغ هذه التكلفة ٦٢ دولار لكل نسمة فى العام .

— فى ايطاليا تبلغ هذه التكلفة ١٣ دولار لكل نسمة فى العام .

ملاحظ هنا ان هذه التكلفة لا تشمل الا جزاء من اجمالى التكلفة وذلك لعدم امكانية قياس وتقدير جميع الاضرار التى يسببها التلوث ولاقتصارها فى الغالب على قياس الاضرار المباشرة دون الاضرار غير المباشرة ناهيك عن الاضرار الغير قابلة للقياس الكمية وبالتالى فان هذه التقديرات تعيد فقط فى ايضاح مدى الضرر الناجم عن التلوث ولكنها لا تستطيع ولن تستطيع ان تقيس هذا الضرر بشكل دقيق وشامل .

يؤدى حدوث التلوث وتفاقم اضراره الى ان تقوم حكومات الدول المعنية بتنظيم برامج خاصة بمكافحة التلوث والتخفيف من اثاره وهذا عنصر من عناصر التكلفة التى يتحملها المجتمع وهذا العنصر فى التكلفة القومية للتلوث يكون فى حسابة اكثر سهولة من حساب قيمة الاضرار الناجمة عن التلوث والجدول رقم (٣) يعرض تقديرات وكالة حماية البيئة الامريكية للتكاليف اللازمة لضبط التلوث فى خلال الفترة الزمنية ١٩٧٩ - ١٩٨٨ وتوضح من الجدول المذكور ان اجمالى التكلفة السنوية للتحكم فى التلوث الهوائى فى عام ١٩٧٩ وصلت الى حوالى ٢٥٤ بليون دولار وسوف ترتفع الى ٤٢٢ بليون دولار بأسعار ١٩٧٩ عام ١٩٨٨ كذلك فان تكاليف ضبط تلوث المياه تقدر بحوالى ٢٠٤ بليون دولار عام ١٩٧٩ - ١٩٨٨ وقد ان تصل الى ٣٢٦ بليون دولار بأسعار ١٩٧٩ عام ١٩٨٨ وتبلغ تكاليف ضبط

Estimated Total Pollution Abatement Expenditures, 1979-88

(billions of 1979 dollars)

Program	1979			1988			Cumulative (1979-88)		
	Operation and maintenance	Annual capital costs	Total annual costs	Operation and maintenance	Annual capital Costs*	Total annual costs	Operation and maintenance	Capital costs	Total costs
Air pollution									
Public	1.7	.4	2.1	2.8	.7	3.5	22.5	5.3	27.8
Private									
Mobile	3.2	4.9	8.1	3.7	11.0	14.7	32.1	83.7	115.8
Industrial	2.5	2.9	5.4	3.9	5.1	9.0	32.5	41.5	74.0
Electric utilities	6.3	3.5	9.8	8.5	6.5	15.0	71.1	50.1	121.2
Subtotal	13.7	11.7	25.4	18.9	23.3	42.2	158.2	180.6	338.8
Water pollution									
Public	3.7	8.2	11.9	5.4	14.2	19.6	45.4	99.7	145.1
Private									
Industrial	4.4	3.2	7.6	6.4	5.1	11.5	52.4	41.1	93.5
Electric utilities	.4	.5	.9	.4	1.1	1.5	3.6	7.8	11.4
Subtotal	8.5	11.9	20.4	12.2	20.4	32.6	101.4	148.6	250.0
Solid waste									
Public	1.7	.3	2.0	2.5	.6	3.1	21.8	5.3	27.1
Private	4.5	.7	5.2	7.5	1.6	9.1	61.3	12.5	73.8
Subtotal	6.2	1.0	7.2	10.0	2.2	12.2	83.1	17.8	100.9
Toxic substances	.1	.2	.3	.5	.6	1.1	3.6	4.6	8.2
Drinking water	.3	.4	.7	.5	.8	1.3	5.3	5.2	10.5
Noise	<.05	.1	.1	.6	1.0	1.6	2.6	4.3	6.9
Pesticides	.1	<.05	.1	.1	<.05	.1	1.6	.1	1.7
Land reclamation	.4	1.3	1.7	.4	1.4	1.8	4.5	13.5	18.0
Total	29.3	26.6	55.9	43.2	49.7	92.9	360.3	374.7	735.0

* Interest and depreciation.

وفي تايلاند حيث تمثل الاسماك مصدرا غذائيا للسكان نجد ان مصانع النسيج قد ادت الى تلوث مياه القنوات الى الحد الذي ادى الى استحالة حياة الاسماك بها والقنوات وقد ادى هذا التلوث الى الاضرار بالصيادين واسرهم حيث بلغت خسارة الاسرة الواحدة حوالي ١٣٠ دولار في العام ولهذا الرقم دلالة الخاصة بالنسبة لسكان دولة من دول العالم الثالث تعاني اساسا من انخفاض متوسط دخل الفرد السنوي .

ولقد اتضح من دراسة مخلفات المصنع المذكور انه يمكن القضاء على المخلفات السائلة ومتكلفة لن يتعدى اثرها على معدل الربح سوى انخفاضه من ٢٥% الى ٢٠% (١) .

وهناك امثلة اخرى عديدة توخربها المراجع عن حالات التلوث الصناعي بالصعيد ول
النامية (٢) ، ليس المجال هنا لسرد ها .

ولقد ادى ظهور وتفاقم مشاكل التلوث الصناعي في الدول النامية (خاصة تلك الدول التي حظت بحظ لا بأس به من التصنيع) الى تغير موقف حكومتها من مشاكل التلوث الصناعي . ففي بداية السبعينات واثاء التحضير لعقد مؤتمر البيئة العالمي بمدينة استوكهولم كانت وفود كثرية تسمى الدول النامية تراقب الموقف بريبة وقلق بل وصل الحد بمثلها بعض الوفود الى التصريح بان بلادهم ترحب بالتلوث اذ كان هذا ضربية التصنيع . ولعل موقف رئيس وفد البرازيل وترحيبه بالصناعة حتى وان ادت الى تلوث البيئة لمثلا مشهورا في المراجع المعنية بمشاكل البيئة والتنمية .

(١) Charamichael, J.R. "Environmental Aspects of industrial Development in developing countries-summary report of five case-studies, UNIDO/UNEP, UNIDO/ICIS - 8, 1976.

(٢) المراجع انظر
Fahmy, K. "Zusammenhange... Op. Cit., S. 34, ff.

الا ان الوضع قد تغير الى حد كبير في مطلع الثمانينات فنجد ان اهتمام البلدان النامية بمشاكل التلوث الصناعي قد ازداد كذا ازدادت مساهمتها في المؤتمرات والندوات الدولية المضلمة بالامر (١) . فنجد مثلا دولة كالبرازيل انشأت وكالة لحماية البيئة وتقوم بالانفاق على مكافحة مشاكل التلوث الصناعي فخصصت مثلا حوالي ٣٧ مليون دولار لمكافحة مشاكل التلوث بمنطقة سان باولو في عام ١٩٧٧ وتقوم حاليا بمساعدة البنك الدولي بتنفيذ برنامج لضبط التلوث بهذه المنطقة (٢) .

ولقد طالعتنا الصحف مؤخرا باعداد الحكومة لخطة عاجلة لمكافحة تلوث مياه النيل ويبلغ اجمالي استثماراتها حوالي ٣٥ مليون جنيه ولا شك ان هذه المبالغ تعتبر جزءا فقط من اجمالي التكاليف التي يتحملها المجتمع في سبيل مكافحة التلوث سواء من مصادر صناعية او مصادر اخرى

كذا فلن مشاكل الصرف الصحي بالاسكندرية والتي هي موضوع الساعة الان خصص لدراستها وحلها عدد من المليونيين من الجنيهات .

ولقد ادى ارتفاع تكاليف مكافحة التلوث الى اثاره الشكوك حول جدوى هذه الاستثمارات اى مدى ارباحيتها او بمعنى اخر عما اذا كانت تدر عائدا من نوع ما وما اذا كان هذا العائد من الاهمية بشكل يكفى لتعزيز الانفاق على اوجه حماية البيئة ومكافحة التلوث وتكتسب هذه المشكلة اهمية خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعاني اغلبها من قصور مواردها الفعلية عن تمويل عمليات التنمية فما بالك بعمليات مكافحة التلوث وحماية البيئة .

(١) على سبيل المثال ندوة المؤتمر الصناعي العالمي لتنظيم البيئة والتي عقدت في شهر نوفمبر ١٩٨٤ وكذا مؤتمر البيئة العالمي (١٠ سنوات في استوكهولم) والذي شارك فيه عدد كبير من مندوبي الدول النامية . انظر العرض الجيد لهذين المؤتمرين في دورية الصناعة والبيئة التي تنصدرها منظمة البيئة العالمية المجلد الخامس رقم ٨٢/٣ ورقم ٨٤/٥ .

(٢) انظر Vinod, Thomas, "Pollution Control in Sao Paulo.. Op. Cit, P.5.

ورغم ان المناقشة المستفيضة لهذه الشكوك ليس موضوع بحثنا هذا الا اننا سوف نكتفى بإبداء بعض الملاحظات والنتائج التي سبق التوصل اليها ^(١) بحيث يكتمل لدينا هنا التصور الخاص بمساكل التلوث الصناعي في ظل ظروف الدول النامية .

أ- من الثابت من تجارب الدول الصناعية ان تكاليف حماية البيئة ومكافحة التلوث أقل من تكاليف الاضرار التي يسببها التلوث على المستوى القوي ما يعنى بكل بساطة ان الضرر الذي سوف يتم تجنبه (ولو بعد حين) يفوق التكاليف التي تتفق فسي سبيل تفاديه .

وعلى ذلك نجد انه بينما تبلغ تكاليف الاضرار من جراء تلوث البيئة حوالي ١ - ٣٪ من اجمالي الناتج المحلي للدول الصناعية فان تكاليف حماية البيئة ومكافحة التلوث تقطع حوالي ١٠ ٪ من اجمالي الناتج المحلي لهذه الدول ^(٢) . فـ اذا اخذنا في الاعتبار ان تكاليف الاضرار تشمل جزء بسيطاً من الاضرار وليس كل الاضرار ايتضح لنا ان الاضرار الحالية التي سيتم تجنبها تفوق الى حد بعيد تلك التكاليف اللازمة لمكافحة التلوث .

ب- نظرا للسهولة النسبية لحساب تكاليف حماية البيئة ولصعوبة حساب وتقدير اضرار التلوث فلقد تفاضى كثير من المحللين عن حساب الفوائد التي تعود من الاتفاق في مجال حماية البيئة على اساس انه مجال اقتصادي حيث تتمثل صعوبته في المقام الاول في الصعوبة المميزة لمشاكل البيئة والتي بمقتضاها يختلف شخص من يقوم بتلوث البيئة ومن يتحمل تبعات ذلك التلوث . وهذا هو الامر نفسه في حالة الموائد التي تعود من الاتفاق على حماية البيئة فهذه الموائد لا يتمتع بها في الغالب القائم بالاتفاق ولكن شخص اخر فعلى سبيل المثال اذا قامت الصناعة بالاتفاق لمكافحة التلوث الذي ينتج عن

(١) انظر تحليلنا المستفيض في هذا الشأن في رسالتنا للدكتوراه السابق التنويه عنها خاصة ص ٤٦ الى ص ٥٤ الجزء الاول من الرسالة والملحق (C) بالجزء الثاني منها .

(٢) انظر

Fahmy, K. "Zusammenhange... Op. Cit.

Royston, M. "Pollution Prevention.. Op. cit, P. 37.

علياتها الانتاجية فان المستفيد الاول هو قطاع الصحة وقطاع الزراعة . ونظرا لصعوبة
تتبع عوائد الانفاق على حماية البيئة فقد اغلقت معظم الدراسات الاشارة اليها وتبدل
الدراسات القليلة التي تمت في هذا المضمار عن ان العوائد تفوق في كثير من الاحيان
تكاليف حماية البيئة ففي كتاب ويستون المتع نجد انه يعرض لنتائج احدى الدراسات
التي اجريت في الولايات المتحدة عن تكاليف وعوائد مكافحة تلوث الماء والهواء في عام ١٩٧٢
والتي يعرضها الجدول رقم (٤) والتي يتضح منها ان العائد الصافي من الانفاق لحماية
البيئة يبلغ حوالي ٢٠٠ بليون دولار لتلوث المياه ٦٨ بليون دولار لمكافحة تلوث الهواء
بالاضافة الى ذلك يذهب الاميركي Peskin وزملاؤه (الى ان الانفاق في مجال حماية
البيئة ومكافحة التلوث بمصرفه الصناعات التحويلية سوف يعود بعائد على هذه الصناعات
نفسها يفوق في حالات كثيرة المبالغ المنفقة . ولقد ادرجنا نتائج دراسة Peskin
هذه في الجدول رقم (٥) .

ونجب ان نوجه عناية القارى هنا الى ان تلك الدراسات عادة تقوم على تقدير التكاليف
والعوائد المرتبطة بتطبيق نوع معين من الحلول التكنولوجية وهو ما يسمى
Solution ومعناه ان مكافحة التلوث يتم في الغالب عن طريق اضافة عملية صناعية
معينه لترسيب الملوثات وفصلها مثل تركيب فلتر في حالة الملوثات الغائية وانشاء بعض
وحدات معالجة المخلفات السائلة غير ان الحلول التكنولوجية لمشاكل التلوث الصناعي فسي
عقد الثمانيات تقوم على تطبيق اخر مفاده منع انبعاث التلوث عن طريق تغيير العمليات
الصناعية نفسها بحيث يتم الوصول الى ادنى حد ممكن لانبعاث الملوثات وهذا
الحل يسمى Build in Solution ويتم غالبا بمقتضاها استخدام تكنولوجيا الانتاج
المسماه Non-or low waste technology والتي تضمن لنا الاستخدام الامثل للمواد الخام
وموارد الطاقة وقد يتم في اطار هذا الحل التكنولوجي تجميع اكثر من دائرة تكنولوجية او اكثر
من عملية صناعية في اطار دائرة تكنولوجية او عملية صناعية واحدة حيث يتم

Table 1. Pollution economics (\$ billion)

	Water	Air	Total
1972 Pollution damages	12.8	16.1	28.9
Gross savings from clean up	11.5	10.7	22.2
Cost of clean up	6.3	3.9	10.2
Net Savings	5.2	6.8	12.0

Source: Royston, M. "pollution prevention pays", pergamon press,
UK,. 1979, P. 33.

Table 2.

Annual Air Pollution Benefits and
Annual Costs to Activities.

Benefits, 1968
(millions of 1970 Dollars)

Sector	Benefits	Costs to meet EPA standards
1. Food products	138	55
2. Tobacco Products	4	2
3. Textiles	49	19
4. Apparel	10	2
5. Wood products	36	63
6. Furniture	11	3
7. Pulp and paper	265	90
8. Printing, publishing	8	2
9. Chemicals	865	199
10. Petroleum products	1,316	207
11. Rubber products	97	11
12. Leather products	14	6
13. Stone, clay, glass	1,164	254
14. Primary metals	2,712	858
15. Fabricated metals	69	32
16. Machinery(except electrical)	63	16
17. Electrical machinery	48	10
18. Transportation equipemnt	117	27
19. Instruments	17	3
20. Miscellaneous.	23	3

Source: L.P. Gianassi, H. N. Preskin und E.Wolff "The distributed
Effects of the Uniform Air pollution policy in the USA",
Unpublished Discussion Paper D-5 (Washington D.C., Resou-
rces for the Future, 1977). Tab. 1

تدور المختلفات الصناعية لهذه العمليات وذلك بجعل مخرجات عملية معينة مدخلات لعملية الثانية وهكذا. وبالتالي يتم انقاص التلوث الى اقل حجم ممكن . ومن الجدير بالذكر ان استخدام التكنولوجيا التقليدية لمكافحة التلوث يتكلف حوالي ثلاث اضعاف ما تتكلفه التكنولوجيا الحديثة (١) . وبين لنا الجدول رقم (٦) العمليات الصناعية الممكن الجمع بينها في اطار التكنولوجيا الجديدة المقترحة .

وخلاصة ما نريد الوصول اليه هنا ان استخدام التكنولوجيا الافضل (وهذا امر متروك لكل بلد لكي تحدده وفقا لظروفها) يؤدي الى تعظيم العوائد من الاتفاق على حماية او مكافحة التلوث .

ج - اما بالنسبة للاغبار الخاص بارتفاع تكاليف التلوث وعدم امكانية الدول النامية تخصيص مثل هذه الموارد فاننا نرى الاتي :

١ - ان السبب الرئيسي لارتفاع تكاليف حماية البيئة في الدول الصناعية هو تراكم هذه المشاكل عبر عدة عقود من الزمان ولهذا فان للدول النامية (خاصة تلك التي لازالت تخطوا اولى خطواتها في بناء الصناعة) ميزة امكانية الاستفساد بتجارب الدول الصناعية والعمل من الان على مكافحة التلوث وحماية البيئة وكما قلنا من قبل فان التلوث يؤدي الى مزيد من التلوث وبالتالي فالوقاية خير من العلاج هذا باقتراض ان العلاج ممكن . ففي كثير من الحالات تشبها اضرار لا يمكن تصحيحها او ارجاع الوضع الى ما كان عليه .

٢ - نجد من تجارب البنك الدولي ان ادخال اعتبارات حماية البيئة في مرحلة انشاء واقامة المشاريع يؤدي الى زيادة تكاليف المشروع بنسبة من صفر - ٣% (٢)

(١) انظر :

Ibid, P. 39.

(٢) انظر "Environment and Development", The World Bank, Washington D.C. USA, 1979, P. 12.

Table 3 - Summary of examples of non-waste technology,

Integrated system	Wastes avoided
Copper smelting-sulphuric acid-fertilizer	SO ₂ , heat, resources
Garbage disposal-power generation-drinking water production	Land, heat, resources
Garbage disposal-fuel production, metal recovery	Land, resources
Domestic water-industrial water-pollutant recovery	Water pollutants, resources
Alcohol production-animal feed	Water pollutants, resources
Timber-plywood-plug	Water pollution, resources
Heat-power	Air pollution, heat, resources
Metallurgy-paper	Air pollution, heat, resources
Aluminum-cryolite	Air pollution, energy resources
Alloy steel tubes-pigments	Water pollution
Titanium dioxide-pigments-magnetic tape	Water pollution
Phosphates-plaster board	Water Pollution
Steel-ceramic	Solid wastes
Mining-building material	Solid wastes
Electricity-insulating bricks	Solid wastes
China clay-prefabricated houses	Solid wastes
Mining-recreation (fishing, boating, etc.)	Land
Electricity-heating (homes, fish ponds, etc.)	Heat
Animal waste-gas	Water pollution
Food-fine chemicals	Air pollution, resources
Chemicals-fine chemicals	Water pollution
Harbours-oil	Water pollution
Paper-alcohol-protein	Water pollution
Foods-protein	Water pollution
Steel-municipal waste water	Water pollution
Cheese-animal husbandry	Water pollution
Chicken-animal husbandry	Water pollution
Electric power-sulphuric acid	Air pollution

Royston, M.G. "Industrial alternatives non waste technology", IPME
Second Workshop, Annex XXII, CEI, Geneva, 1977

والحالات التي تصل التكلفة الاضافية للمشروع الى حدها الاقصى اى ٣% تكون تلك الحالات التي شرع فى ادماج هذه الاعتبارات فى مراحل متقدمة من المشاريع نسبيا .

ونحن لانرى فى تلك الزيادة مامن شأنه تجهيز الدول النامية عن الانفاق فى مجال مكافحة التلوث المترتب عن المشاريع الصناعية الجديدة ، فمن الثابت تاريخيا ان هذه الدول كان فى مقدورها تعبئة موارد مالية تفوق بكثير هذه الزيادة الطفيفة ولذا فان التساؤل الاساسى هنا ان كانت حكومات هذه الدول مستعدة لتعبئة موارد لها لعملية التنمية بما فيها حماية البيئة ام لا . وهذا الامر يتعلق كما اوضحنا فى الجرس الاول بخصائص البيئة الاجتماعية بمقوماتها الاقتصادية والسياسية والثقافية .

ما سبق نستخلص ان حماية البيئة ومكافحة التلوث فى الدول النامية امر هام وسكن لا يتعارض مع اهداف زيادة معدلات التصنيع وذلك بشرط ان يتم ادماج البعد البيئى فى المراحل الاولى لاعداد خطط التصنيع واقامة المشروعات الصناعية وسوف نحاول فى الجرس الاخير من بحثنا هذا ان نلقى بعض الضوء على البعد الاقليمى لمشاكل التلوث الصناعى .

٣ — الاعتبارات البيئية والتوطن الصناعى :

احدى السمات المميزة للانشطة الصناعية خاصة التحويلية منها انها تدفع الى عمليات متتالية ومركبة من التحضر • فتواجد النشاط الصناعى فى موقع او مكان ما يجلب انشطة اخرى (قد تكون صناعية او لاصناعية مثل انشطة التجارة وافرغ الخدمات الاخرى) •

وعلى مستوى الوحدة فان الانشطة الصناعية تميل الى التوطن فى المناطق الصناعية الحضرية ذات الجذب القوى • فذلك للتمتع بالوقورات الداخلية والتي تتمثل فى وفورات الحجم الكبير وكذلك للتمتع بالوقورات الخارجية • ~~الناتجة من~~ توافر الخدمات المختلفة المباشرة وغير المباشرة •

ومصاحب هذا التركز المكاني فى الانشطة تمركزا للسكان على مستوى الحيز وخاصة فى المناطق الحضرية والتي غالبا ما تتوطن بجوارها الانشطة الصناعية كما سبق ذكره •
وينجم عن هذا الهيكل للتركز الحيزى للانشطة الصناعية اثار على نوعية عناصر البيئة الطبيعية بمناطق التركز المكاني وذلك على الوجه التالى :

أ — ذكرنا من قبل ان العمليات الانتاجية للانشطة الصناعية — مثلها فى ذلك مثل معظم دورات المواد التى ابتكرها الانسان تتميز بانها تمثل دوائر مفتوحة بمعنى ان العملية الانتاجية تفرز مخلفات تلقى فى البيئة الخارجية دون الالتفات الى اثر تراكم هذه المخلفات على تلوث عناصر البيئة هذا بعكس الوضع بالنسبة لعمليات الانظمة البيئية الطبيعية حيث تكون دورات المواد على شكل دائرة مغلقة لا ينبعث منها اى مخلفات تؤثر سلبيا على نوعية البيئة •

فاذا تجمعت عملية او اكثر من العمليات الانتاجية التى من صنع الانسان فى مكان واحد او حيز معين فان معنى ذلك زيادة حجم المخلفات التى يتم بشها فى عناصر البيئة بهذا الحيز وحيث ان القدرة الطبيعية للانظمة البيئية على التنقية

الذاتية (اى قدرتها من خلال فعل الانزيمات او قوى الرياح ... الخ على التغلب على اى مخلفات تعلق بها) محدودة فان من شان تلك الزيادة فى حجم المخلفات وتباين انواعها وخصائصها الكيميائية والطبيعية ان تؤدى الى ظهور مشاكل تلوث عناصر البيئة وزيادة حدتها فى ذلك الحيث .

ولعل هذا هو السبب وراء زيادة حدة مشاكل التلوث فى المناطق والمراكز الصناعية حيث تتخلف انواع لاحصر لها من المخلفات الغازية والسائلة المتباينة الخواص تقصير غالبية القدرة الطبيعية للتنقية الذاتية لعناصر البيئة عن استيعابها ومعالجتها .

ب- تتوطن الصناعة غالبا بجوار التجمعات السكانية الكبيرة فهذه التجمعات تمثل السوق لمنتجات الصناعة او مصدرا للايدى العاملة الماهرة . كذا فان توطن الصناعة فى مكان ما يؤدى الى زيادة عدد السكان بهذه المناطق نظرا لنزوح العمالة وهجرتها الى المناطق الصناعية للعمل بالانشطة الصناعية او اللاصناعية .

ومعنى كل ذلك زيادة اعداد البشر الذين يتعرضون للتلوث واضراره مما ينجم عنه اضرار اقتصادية بالغة تتمثل فى زيادة كلفة الرعاية الصحية وفى نقص الانتاج والانتاجية .

ج- كما ذكرنا من قبل يؤدى التركيز المكثف الشديد بالانشطة الصناعية الى زيادة حجم الانشطة الاقتصادية والانشطة غير الصناعية بالاقليم مما يعنى زيادة عدد الانظمة المعرضة لاضرار تلوث عناصر البيئة وبالتالي زيادة واتساع الاضرار الاقتصادية للتلوث (نقص انتاجية الاراضى الزراعية المتاخمة للمناطق الصناعية - زيادة تكاليف معالجة مياه الشرب والمياه الصناعية - الاضرار بالانشطة السياحية والترفيهية - الاضرار بأنشطة صناعية اخرى مثل الاضرار التى تصيب الصناعات الالكترونية من جراء زيادة نسبة الاتربة العالقة فى الهواء) .

لهذه الاعتبارات فانه يفرد للمخطط الاقليمى دور هام فى تخطيط العلاقة بين المجتمع وعناصر البيئة الطبيعية وخاصة فى مجال تخطيط مكافحة التلوث وحماية البيئة .

وفي الواقع فانه اذا كان احد الاهداف الرئيسية للتخطيط الاقليمي يتمثل في محاولة تحقيق الاستخدام الامثل لكل الموارد المتاحة للاجزاء المختلفة لاقليم الدولة بحيث تضمن نموا اقليميا متوازنا فان احد مجالات ذلك هو تحقيق الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية على التنقية الذاتية اى على استيعاب مخلفات عمليات الانتاج والاستهلاك ، ولا معنى التمرکز الشديد للأنشطة الانتاجية والسكان في موقع او حيز معين من الاقليم الا ضغطا شديدا على قدرة الانظمة الطبيعية على التنقية الذاتية الموجودة بهذا الحيز في حين تتحرك باقى مساحات الاقليم بدون استغلال ، وحصول ذلك كله استخدام غير رشيد لاحد الموارد الطبيعية المتاحة لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن البديهي ان مثل هذا الوضع يفرد للمخطط الاقليمي دورا متميزا للاسهام في تحقيق الاستغلال الامثل لمثل هذا المورد عن طريق توزيع ارشد للأنشطة الانتاجية وما يعقبه من اعادة توزيع السكان على مستوى الجيز .

ويكتسب التوطن الصناعي او التوزيع الاقليمي للأنشطة الصناعية اهمية خاصة ففى اطار دور المخطط الاقليمي في حماية البيئة ومكافحة التلوث ، فالأنشطة الصناعية تشمل احد المصادر الرئيسية لانبعاث الملوثات كإنتاجها خاصة التحويلية منها تتمتع من حيث اختيار موقعها او مواقع توطنها بحرية اكبر من تلك التى تتمتع بها الأنشطة الاقتصادية الأولية مثل الزراعة وصيد الاسماك . ومن هنا فانه يمكن للمخطط الاقليمي المساهمة بشكل اجدى في تخفيف الاضرار التى تنجم عن التلوث من خلال اعاده توطينها بشكل افضل ولنضرب مثالا للتوضيح اذا فرض انه تم توطين مصنع للاسمنت بالقرب من منطقة زراعية فان المخطط الاقليمي يمكنه - فى الاحوال الضرورية - ان ينقل المصنع الى مكان اخر بحيث لا تضر انبعاثات الابخره والاثريه بالاراضى الزراعية ولكن الوضع العكسى اى نقل الاراضى الزراعية امر غير ممكن عمليا .

ومن هنا نستنتج ان الدور الاساسى للمخطط الاقليمي لحماية البيئة سوف يتم تنفيذه اساسا فى اطار توطين افضل وارشد للأنشطة الصناعية .

والاسلوب المنهجى الاساسى الذى يستخدمه المخطط الاقليمي فى حماية البيئة من خلال توطين الأنشطة الصناعية هو الموازنة بين المتطلبات الاقليمية

البيئية للمشروع او النشاط وبين الموارد والامكانيات البيئية المتاحة فى الاقليم .

وتقصد عامة بالمتطلبات او الاشتراطات الخاصة بالنشاط فى موقع توطنه هى تلك الاحتياجات الاساسية للمشروع او النشاط من الموارد والامكانيات او التشابكات الاقليمية (وتشمل على سبيل المثال الاحتياجات من الايدى العاملة ونسبة الاناث فيها وكذا نسبة العمالة الفنية الماهرة - الاحتياجات من المياه للشرب او العمليات الصناعية حجم المياه المختلفة ودرجة تلوثها - الاحتياجات من الطاقة - الاحتياجات من خدمات النقل سواء الموارد الخام او المنتجات - الاحتياجات من المساحات الفضاء ... الخ) .

اما الموارد او الامكانيات المتاحة فى الاقليم فهى تشمل القوى العاملة المتاحة فعلا وكذا المحتله فهى تشمل - موارد المياه المتوفرة وامكانيات استخدامها فى الصناعة والاغراض المنزلية - شبكة النقل والمواصلات - مصادر الطاقة المتاحة والمحتله - الموارد المعدنية وامكانيات استغلالها - المساحات الفضاء المتوفرة فى الاقليم - الاحوال المناخية القاعدة الاقليمية للأنشطة الاقتصادية ... الخ .

فاذا ادخلنا الاعتبار البيئى فان المخطط الاقليمى سوف يحاول الموازنة بين تلك المتطلبات البيئية للمشروع فى موقع توطنه وبين الامكانيات البيئية المتاحة فى الاقليم هندرج تحت الاشتراطات او المتطلبات البيئية للمشروع الاتى :-

- كمية ونوع وخصائص الملوثات المنبعثة من النشاط .
- مدى حساسية النشاط للتلوث (اشتراطات خاصة بالمشروع لنوعية معينه من الهواء مثلا الحد الاقصى المسموح به لتساقط الاتربة لكل ميل مربع - اشتراطات خاصة لنوعية المياه التى تستخدم فى العمليات الانتاجية ... الخ) .
- اما الامكانيات والقدرات البيئية للاقليم فتشمل على سبيل المثال :
 - نوعية البيئة (مدى جودة الهواء فى الاقليم على سبيل المثال تركيز الغازات فى الهواء
 - معدل تساقط الاتربة ونوعها / مدى نظافة او تلوث المجارى المائية والتربة مثلا تركيز

ان تلك الحلول يجب ان تأتى فى المرتبة الثانية عند تخطيط حماية البيئة وذلك لعدة اسباب:

١ - ان التلوث قد يودى الى حدوث اضرار لا يمكن اصلاحها irreversible فاذا ادى تلوث الهواء مثلا الى تغير فى تكوين التربة بحيث يتعذر معها استخدامها للاغراض الزراعية مثلا فارجاع التربة الى ما كانت عليه ضرر لا يمكن اصلاحه .

٢ - انه غالبا ما تغرق تكاليف مكافحة التلوث تكاليف اجراءات منع انبعاث الملوثات . (سبق ان اشرنا الى ذلك)

٣ - اذا امكن تغادى اضرار التلوث فى اقليم معين او حتى فى دولة معينة فانه قد يودى الى حدوث اضرار باماكن اخرى فى دول اخرى يكون لها اثار تسمى جزءا كبيرا من البشر .

ومثال ذلك ظاهرة المطر الحمض التى تهدد غابات المانيا الاتحادية ومصدر انبعاث الملوثات التى تسبب تلك الظاهرة هى الملوثات المنبعثة من محطات الطاقة والمصانع بامرأها والتى تبعد مئات الكيلومترات عن هذه الغابات .

كما ان هناك مثل خاص بالاثار الكونية التى تتجم عن تلوث الجو بغاز ثانى اكسيد الكربون الناتج عن عمليات احراق موارد الطاقة من اصل فففى . فبنهاده كمية غاز ثانى اكسيد الكربون فى الجو تزيد من مقدرة الغلاف الغازى المحيط بالكرة الارضية على امتصاص والاحتفاظ بالحرارة . ويتوقع بعض العلماء انه بحلول عام ٢٠٠٠ فان كمية غاز ثانى اكسيد الكربون سوف تزيد بحوالى ٥٠% عن وضعها فى السبعينات مما قد يودى الى ارتفاع درجات الحرارة على سطح الارض عدة درجات مؤدية الى احتمال ذوبان الثلوج بالقطب الشمالى والجنوب والتالى احتمال حدوث فيضانات ذات مدى واسع وشديدا (١) .

مع التسليم بان مثل هذا الامر محل جدال واسع بين العلماء الا اننا نرى فيه ما يكفى لايضاح كيف ان الاضرار الناجمة عن التلوث يمكن ان تقع فى مكان بعيد عن مكان انبعاث الملوثات .

هذا كله فيما يخص الاسباب التى تدفعنا الى وضع الحلول التى تحاول خفض او منبمع

انبعاث التلوث في مرتبة متقدمة عن تلك التي تحاول تفادي الاضرار الناجمة عن التلوث .
فاذا انتقلنا الى دور المخطط الاقليمي في خفض او منع انبعاث التلوث فانتا نجد
ان تطبيق الحلول التكنولوجية المختلفة التي ظهرت لمواجهة مشكلة تتطلب مشاركة فعالة
من المخطط الاقليمي ولا يوضح ذلك فسوف نعرض لتلك الحلول التكنولوجية موضحين دور
المخطط الاقليمي من تطبيقها :-

١ - احدى الطرق التكنولوجية المتاحة للتخلص من انبعاث الملوثات او بعبارة اخرى

ادق للتحكم في انبعاث التلوث هي تلك الطرق المعروفة باسم end of pipe solutions والتي تتلخص في محاولة تركيب عملية معينة على عمليات الانتاج

الصناعية بحيث يتم فصل الملوثات من الابخرة المتصاعدة او من المخلفات السائلة
للمصنع . اى تركيب مرشح او مرسب على مدخنة المصنع لفصل الملوثات
الغازية او القيام بعملية ترسيب او معالجة للمخلفات السائلة لفصل الملوثات .

ولقد شاع استخدام هذه الطريقة في الستينات وحتى منتصف السبعينات مهن
قرننا هذا حيث انها كانت حينذاك تمثل افضل تكنولوجيا متاحة للتحكم فى
التلوث .

وتتمثل مساهمة المخطط الاقليمي في هذا المجال في ترشيد تركيب مثل هذه
المعدات على مستوى الاقليم او الموقع . بحيث يتم تركيب المرشح او وحدة
معالجة المياه فى تلك المصانع بحيث تصل الى التحكم فى التلوث داخل المعايير
المسموح بها بأقل تكلفة ممكنه (١) .

٢ - ادى ارتفاع اسعار المواد الخام وموارد الطاقة فى السبعينات ووضوح الحقيقة
القائلة بان منع حدوث التلوث اى منع انبعاث الملوثات اكثر كفاءة من اجراءات

(١) لتوضيح ذلك انظر Müller-Merbach, H. "Umweltplanung und Umweltschutz mit Hilfe des operations Research", Dortmund, BRD, 1973.

كذلك انظر خالد محمد فهمي - دكتور - "الابعاد البيئية والتوطن الصناعى" - محاضرات
لمجموعة الانتاج السلمى لعلوم المعهد ١٩٨٥ معهد التخطيط القومى بالقاهرة ١٩٨٥
ص ١٢ - ١٤ .

مكافحه التلوث فى مرحله لاحقة — ادى ذلك الى اتجاه الدول الصناعيه الى استخدام وتطور نوع جديد من تكنولوجيا حمايه البيئه ، هذه التكنولوجيا تقوم اساسا على ضرورة تحقيق اقصى فائده ممكنه فى استخدام المواد الخام وموارد الطاقة ويتم ذلك عمليا من خلال طريقتين :

الاولى : اعاده استخدام وتدوير مخلفات الانتاج والاستهلاك Recycling

الثانيه : استخدام تكنولوجيا نظيفه للانتاج Non-Waste Technology وكلا الطريقتين تفرد ان للمخطط الاقليمى دورا معنيا .

وسوف نعرض فيما يلى لدور المخطط الاقليمى عند استخدام الطريقه الثانيه مؤجلين عرض دوره عند استخدام الطريقه الاولى الى النقطه البحثيه التاليه اى عند تحديد المخطط الاقليمى فى اطار الجهود التى تبذل لتنظيف البيئه ومكافحه التلوث بعد وقوعه (Clean - Up) ومودى الطريقه الثانيه اى استخدام تكنولوجيا نظيفه هو محاوله استخدام تكنولوجيا لا تنتج عنها انبعاث اى ملوثات او انبعاث اقل قدر ممكن وتسمى تلك التكنولوجيا Non - Waste Technology وتعتبر تلك الطريقه من احدث التطبيقات التكنولوجيه للتحكم فى انبعاث الملوثات ولقد تم عرض تجارب رائعه لتطبيق تلك التكنولوجيا فى المؤتمر الذى عقده اللجنه الاقتصاديه لاروبا (ECE) عام ١٩٧٦ .

والفرق بين هذه الطريقه وتكنولوجيا اعاده التدوير والاستخدام لمخلفات (Recycling) يمكن فى ان التكنولوجيا النظيفه لا يصدر عنها انبعاث مخلفات بينما تكنولوجيا اعاده التدوير تتطلب ان يتم انبعاث المخلفات فى مرحله اولى لكى تقوم هى باعاده تدويرها واستخدامها فى مرحله لاحقة .

وكما قلنا من قبل ان استخدام تكنولوجيا الانتاج النظيفه له بعد اقليمى هام فأحدى الطرق المتبعه لخفض او منع انبعاث الملوثات هو تجميع اكثر من عمليه انتاجيه معا بحيث يتم خفض الانبعاث النهائى للملوثات الى اقصى حد . ففي فنلندا امكن الجمع بين عمليه صهر وتنقيه النحاس وبين عمليه صناعه حمض

الكبريتيك مما امكن معه استرجاع اكثر من ٩٢% من الكبريت الذى كان ينبعث فى صورة مخلفات غازية كذلك امكن تغطية ٥٠% من احتياجات الطاقة • ومن تجارب بعض الدول الاخرى اتضح انه يمكن اضافة مصنع لصناعة الاسمدة الى هذه العملية مما يمكن معه تحقيق استخدام اكثر كفاءة لموارد الطاقة والمواد الخام وقلل من انبعاث التلوث (١).

وهناك امثلة كثيرة للجمع بين عمليات انتاجية عديدة موضحة بالجدول رقم ٦ •

واذا انتقلنا الى دور المخطط الاقليمى فى تطبيق هذه الحلول التكنولوجية فاننا نجد له دورا سوا بالنسبة للمراكز الصناعية القديمة او تلك الجديدة •

فبالنسبة للمراكز الصناعية القديمة فانه يتحتم دراسة العمليات الصناعية الموجودة باقليم معين ومراجعة امكانية الجمع بين تلك العمليات وبعضها بحيث يتم عمل او تكوين دائرة تكنولوجية ذات انبعاث ضئيل للملوثات او بحث امكانية توظيف نشاط صناعى جديد لهذه المراكز الصناعية بحيث يتم دمجها مع العمليات الصناعية الموجودة فعلا بالاقليم مكونين بذلك دائرة انتاجية مغلقة تكون ذات انبعاث طفيف للملوثات •

ولاحظ هنا ان تطبيق مثل هذه الحلول سوف يؤدي الى زيادة التمرکز الصناعى فى الاقليم نظرا لاحتمال توظيف أنشطة صناعية جديدة كما انه قد يؤدي فى بعض الحالات الى ضرورة نقل صناعة معينة من اقليم الى اقليم اخر بحيث تكون دائرة مغلقة مع الأنشطة الموجودة فى الاقليم الاخير •

كذلك فان اقامة مثل هذه الدوائر المغلقة يعنى تحسن فى ظروف البيئة اى زيادة الامكانيات البيئية للاقليم مما يعنى تمتعه بقوة جذب جديدة لصناعات اخرى وكذا الأنشطة الاقتصادية لصناعية كان لا يمكن توظيفها فى ذلك الاقليم من قبل نظرا لحساسيتها الشديدة لتلوث البيئة •

اما بالنسبة للمناطق الجديدة فانه يفضل ان يقوم المخطط الاقليمي بالتصاميم مع الاجهزة المسؤولة عن التخطيط القطاعي بتحديد الصناعات المزمع اقامتها ودراسة امكانية الجمع بينها بحيث يتم تجنب انبعاث الملوثات وتحقيق استخدام كفا للموارد ومعد ذلك يتم دراسة امكانيات توطيد تلك الانشطة الممكن الجمع بينها في موقع واحد او اقليم واحد .

كما يمكن للمخطط الاقليمي عند اقامة مشروع صناعي معين في اقليم جديد دراسة الامكانيات المستقبلية للجمع بين هذا المشروع واطراف الانشطة الاخرى بحيث تتكون منهم دائرة تكنولوجية انتاجية مغلقة . ومعنى ذلك ان الامكانيات البيئية بهذا الاقليم الجديد سوف لا تستهلك من قبل الانشطة التي تم الجمع بينها (لتقليل انبعاث ملوثاتها) وهذا يتيح امكانية توطيد انشطته اقتصادية اخرى في نفس الاقليم بحيث يمكن لهذه الانشطة استغلال الامكانيات البيئية التي لم تستغل نتيجة لعملية الجمع بين الانشطة السابق ذكرها و بالتالي نكون قد لاحققنا استغلالا ارشد للامكانيات البيئية المتاحة في اقليم ما .

ثانيا : دور المخطط الاقليمي في مكافحة التلوث او تنظيف البيئة :

يعنى بالجهود التي تبذل في مكافحة التلوث او تنظيف البيئة تلك الجهود التي تركز على عملية جمع ومعالجة مخلفات عمليات الانتاج والاستهلاك (بعد انبعاثها) بحيث تصبح غير ضارة لمناصر البيئة .

ومن الممكن ان نميز بين ثلاث اوجه لمساهمة المخطط الاقليمي في هذه الجهود سوف نعرض لها تباعا فيما يلي . (وتعتبر هذه الواجهة انعكاسا لمختلف الطرق التكنولوجية التي تستخدم في عمليات تنظيف البيئة) :-

١ - تعتبر تكنولوجيا اعادة استخدام وتدوير مخلفات عمليات الانتاج والاستهلاك

(Recycling) من احدى الوسائل الهامة لخفض كمية مخلفات عمليات الانتاج وهذا الاسلوب ليس جديدا فلقد مورس في ببقاع مختلفة من العالم . ففي السويد مثلا نجد انه في القرن الثامن عشر كان يوجد امر ملكي يقضى بجمع وتخزين الهرق القديم وقصاصات الاقشة لاعادة استخدامها في مصانع الهرق . كذلك فانه في مطلع القرن التاسع عشر كان يوجد امر اداري بضاحية شارل لوتن ببرجر بمدينة برلين يقضى بالزام سكان هذه الضاحية بتصنيف القمامة في ثلاث مجموعات الاولى تشمل الاتربة والنفايات والثانية خاصة بالمخلفات من الاطعمة والاذية والثالثة خاصة بالانواع الاخرى من القمامة وكان النوع الاول من القمامة يستخدم في عملية تسمية الارض بينما استخدم النوع الثاني كغذاء للخنازير .

ولكن الجديد في الامر هو اتساع نطاق عمليات استخدام واعادة تدوير المخلفات الذي يعزى اساسا الى الزيادة الهيبية في كمية المخلفات من عمليات الاستهلاك والانتاج بالدول الصناعية خلال العقود الثلاثة المنصرمة بحيث اصبحت عملية التخلص من المخلفات تمثل مشكلة استعصى حلها بالطرق التقليدية لمعالجة النفايات .

ولايضاح مدى ضخامة كمية المخلفات في الدول الصناعية نسوق المثل التالي من جمهورية المانيا الاتحادية : بلغت كمية المخلفات في المانيا الاتحادية عام ١٩٧٧ حوالي ٢٤ مليون طن اي ما يكفى لشحن مليون عربة من عربات الشحن بالقطارات ويبلغ طول القطار المكون من هذه العربات عشرة الاف كيلومتر اي ما يعادل ربع محيط الكرة الارضية (١) .

وتشمل عمليات اعادة التدوير للمخلفات تلك العمليات التي تؤدي الى اعادة استخدام منتج او سلعة او مادة معينة بعد القيام باصلاحها او تنظيفها او صيانتها ومثال ذلك الهرش التي تقوم بشراء الاجهزة الكهربائية المنزلية مثلا وتعيد اصلاحها ثم تبيعها مرة

(١) انظر

اخرى فان ذلك سوف يمدى الى طول العمر الافتراضى لهذه الاجهزة مما يعنى الانتقاص من حجم المخلفات لفترة زمنية معينة . كذلك تشمل عمليات الـ Recycling ايضا جميع العمليات التى تنصب على الاستفادة الاقتصادية من احدى مخلفات الاستهلاك مثل اعادة استخدام صناعة الورق وجمع وصهر المخلفات المعدنية المختلفة لاستخلاص المعادن منها واستخدام اطارات الكاوتشوك المستعملة فى صنع غطاء الارضيات الصناعى . كذلك تشمل عمليات اعادة التدوير الاستفادة الاقتصادية من مخلفات العمليات الانتاجية مثل استخدام مخلفات بعض الصناعات الغذائية (السكر - الالبان) لصنع اعلاف حيوانية او استخدام مخلفات صناعة الحديد والصلب لاستخراج اكاسيد الحديد واعادة استخدامها فى صناعة البومات الخ .

ولاحظ ان عملية اعادة تدوير المخلفات تكمل الحل التكنولوجى المتمثل فى عمليات فصل الملوثات عن طريق استخدام المرشحات والمرمبات ووحدات معالجة المياه فبعد فصل الملوثات السابق ذكرها فاننا نواجه بمشكلة كيفية التصرف فيها وكان من المعتاد ان يتم حرق هذه المخلفات او دفنها فى القرية معديين بذلك الى تلوث الهواء والتربة واحتمال تلوث مصادر المياه الجوفية . اى ان محصلة هذا الحل التكنولوجى تتمثل فى تحويل التلوث من صورة الى اخرى دون القضاء عليه . والحل الامثل هنا هو محاولة استخدام تلك المخلفات كمدخلات لعمليات انتاجية اخرى اى اعادة تدويرها ومن هنا كان ارتباط عمليات اعادة التدوير بالحل التكنولوجى المتمثل فى عمليات فصل الملوثات .

ونحب ان نوجه النظر هنا الى ان التحدى الاكبر الذى يولجه عمليات اعادة التدوير هو امكانية القيام بذلك بأقل استخدام ممكن للطاقة والموارد الاخرى اى ضرورة ان تكون تكلفة اعادة التدوير اقل او تساوى تكاليف استخراج المواد الخام من الطبيعة . ولا شك ان ارتفاع اسعار المواد الخام قد اثر بشكل عميق على اقتصاديات الكثير من عمليات اعادة التدوير فى خلال السبعينيات من قرننا الحالى .

كما انه من المفيد ان نوجه عناية القارى الى انه نظرا لكون تكنولوجيات اعادة استخدام المخلفات من التكنولوجيات كثيفة العمالة فان امكانية تطبيقها فى الدول النامية تكتسب اهمية خاصة .

بعد هذا العرض السريع لتكنولوجيا اعادة التدوير فالتا نستعرض فيما يلى دور المخطط الاقليمى فى ظل استخدام هذه التكنولوجيات .

ينحصر الدور الرئيسى للمخطط الاقليمى فى تحديد اين يتم توطير افرع صناعة اعادة استخدام وتدوير المخلفات (Recycling industry) فعن طريق حصر وتصنيف المخلفات الصناعية فى مراكز التوطير الحالية يمكن للمخطط الاقليمى تحديد انصب المواقع فى لتوطير المصانع التى تقوم على استخدام تلك المخلفات .

ولاشك ان توطير تلك المصانع سوف يتأثر بالهيكل الاقليمى القائم لمواقع الانتاج والتجمعات الحضرية مما يعنى اننا سوف نضطر فى كثير من الاحيان الى توطير الاقصر الصناعية التى تعمل على اعادة تدوير واستخدام المخلفات فى المراكز الصناعية القديمة مما يمثل ضغطا على موارد وامكانات هذه المراكز اى اننا سوف نؤدى الى زيادة ظاهرة التركز الحيزى للصناعة . ولكن مثل هذا الامر يجب اعتباره من الامور القهرية التى لا يمكن التحكم فيها ، كذلك فانه يجب ان نأخذ فى الاعتبار اثر توطير مثل هذه الصناعات بالمراكز القديمة على زيادة الامكانيات البيئية بها مما ينعكس فى زيادة الانتاج والانتاجية للانشطة شديدة الحساسية للتلوث بهذه المناطق .

اما بالنسبة لمراكز الانتاج الجديدة فسوف يكون من مهام المخطط الاقليمى تحديد ما هو حجم الانتاج الواجب انتاجه فى الموقع الجديد لكى يسمح بانشاء الصناعة لاعادة تدوير المخلفات فى زمن لاحق . وانطلاقا من ذلك يمكن للمخطط الاقليمى ان يوطن مشروعات اخرى فى نفس الموقع رغم انها تتمتع بحساسية للتلوث المنبعث من النشاط الاول على اساس ان مخلفات النشاط الاول سوف تتم اعادة تدويرها واستخدامها ولن تمثل عبئا على البيئة .

٢ - وفي إطار دور المخطط الاقليمي في فحص ودراسة جميع الامكانيات اللازمة للوصول لهياكل الانتاج في الاقليم الى المرحلة الكمال عن طريق غلق دوائر الانتاج والاستهلاك بهدف خفض انبعاث التلوث والقضاء على الملوثات فان ذلك لا يتأتى فقط من خلال استخدام تكنولوجيا نظيفة او تكنولوجيا اعاده التدوير بل ان ذلك يشمل ايضا ضرورة التساؤل عن امكانيه تجميع المخلفات التي تنتج في اقليم او حيز معين بحيث يمكن من خلال التفاعل الكيميائي لعناصرها الوصول الى وضع تصبح فيه تلك المخلفات غير ضاره بعناصر البيئة .

ولنضرب مثالا للتوضيح . في مدينة ساپوروش بالاتحاد السوفيتي (Saporoshe) اقترح انشاء نفق مبطن بالاسمنت بطول ٧ كم وقطر ١٢ متر مربع يقع تحت المدينة بحوالي ٨٠٠ متر تصرف فيه جميع مخلفات المدينة والتي تحتوي على مواد مختلفة يبلغ عددها ٦٦ مادة واتضح ان هذه المخلفات سوف تتفاعل مع بعضها البعض حتى تصبح في النهاية غير ضاره لعناصر البيئة بل يمكن بالاضافة الى ذلك استخلاص مواد منها تصلح لاعاده التدوير كذلك يمكن ان تستمد منها (أي من المخلفات) طاقة حرارية تستخدم في اغراض التدفئة . ولقد اتضح ان تكلفة انشاء هذا النفق سوف تسترجع بالكامل في خلال مدة من ٣ الى ٥ سنوات (١) فاذا نظرنا الى هذا المثال من وجه نظر التخطيط الاقليمي فانا يمكن ان نستخلص معيارا جديدا لتجميع الانشطة الاقتصادية على مستوى الاقليم وتبعها لهذا المعيار فيجب علينا دائما ان نهتم عن تلك الانواع من المخلفات التي يمكن عن طريق خلطها الوصول الى تخفيف او تفادي الضرر الذي يمكن ان تحدثه بعناصر البيئة او يمكن الوصول الى مواد جديدة يمكن الاستفادة منها اقتصاديا واخذ ذلك في الاعتبار عند النظره بعينه المدى للتخطيط الاقليمي .

فيمكن مثلا عن طريق جمع البيانات عن كمية ومواصفات المخلفات في منطقة صناعية معينة (مراكز صناعية قائمه حاليا) من ان ندرس احتمال خلط هذه المخلفات ببعضها او احتمال توظيفها في صناعة جديدة يمكن خلط مخلفاتها مع مخلفات الانشطة الصناعية القائمة بالفعل بحيث يمكن القضاء على تلوث البيئة الذي تسببه تلك المخلفات اذ تم القاؤها في البيئة منفرده .

كذلك فانه عند توطن الانشطة الصناعية بمراكز صناعية جديدة فانه يجب دراسة ماهى تلك الانشطة (صناعية او زراعية ... الخ) البتة يمكن خلط مخلفاتها بشكل ما نصل الى تفادى الاضرار التى تتسبب عن صب تلك المخلفات فى البيئة .

٣ - رغم الجهود التى تبذل فى مجال معالجة المخلفات الصناعية فانه توجد حتى الان انواع من المخلفات الصناعية التى لانعرف للتخلص منها طرق فنية او ان تكون الطرق المتاحة غير اقتصادية ومكلفة . وفى هذه الاحوال فانه لا بد من التخلص من هذه النفايات بارجاعها الى البيئة . وحيث ان البحث العلمى والتقنى يسيران بخطوات سريعة مما يعنى احتمال ايجاد حلول فنية اقتصادية لمعالجة هذه النفايات فى المستقبل القريب فان ذلك حدا بالبلدان الصناعية الى تخزين هذه المخلفات فى باطن الارض بطريقة معينة تسمح بفصل المخلفات عن بعضها وبامكانية الوصول الى المخلفات كلما تطلب الامر ذلك . وفلسفة هذه الدول فى انشاء هذه المخازن للمخلفات تتلخص فى العبارة القائلة بان " مخلفات اليوم هى موارد المستقبل " .

ومشكلة تخزين مثل هذه المخلفات هى مشكلة يختص بها فى المقام الاول المخطط الاقليمى فهى مشكلة تعالج اين يمكن اقامة تلك المخازن ؟

وحيث ان المصدر الاساسى لهذه المخلفات هى التجمعات الحضرية والصناعية فانه غالبا ما سوف يتم انشاء تلك المخازن بالقرب من هذه المصادر . وواجب المخطط الاقليمى ينحصر فى توطين هذا النشاط (اى تخزين للمخلفات) بأقل تكلفة ممكنة بحيث لا تؤثر المخلفات المخزنة على عناصر البيئة المختلفة .

وجب على المخطط الاقليمى عند اختيار الموقع المناسب لاقامة مخازن المخلفات مراعاة الاتى :

- اختيار موقع غير معرض للهزات وتحركات القشرة الارضية .

— الأخذ فى الحسبان اعتبارا عدم تلوث المياه الجوفية .
— مراعاة موقع المخزن الأرضى من التجمعات الحضرية الصناعية وهنا يجب خفض
تكلفة نقل المخلفات من المراكز الصناعية الحضرية الى المخازن الى ادنى
حد ممكن .

هذا كله فيما يخص دور المخطط الاقليمى فى عمليات تنظيف البيئة ومكافحته التلوث
وننتقل فيما يلى الى دوره فى اطار محاولة تقادى اضرار التلوث الى اقصى حد ممكن .

ثالثا : دور المخطط الاقليمى فى تخفيف اضرار التلوث :

اذا تغذر تنفيذ الاجراءات الخاصة بمنع او خفض انبعاث التلوث او تلصك الخاصة
بجهود مكافحة التلوث وتنظيف البيئة (لاسباب فنية او اقتصادية) فانه لا يبقى لمخططى
حماية البيئة الا اللجوء الى الاجراءات التى تساهم فى خفض الضرر الناجم عن التلوث
الى ادنى حد ممكن .

وفى هذا المضمار فانه يفرد للمخطط الاقليمى مكانة خاصة حيث ينعصر دوره فيما يلى :

١ — المساهمة فى حماية حياء وصحة سكان المناطق الصناعية الحضرية القائمة بالفصل
او تلك المزمع اقامتها .

٢ — المساهمة فى حماية الانشطة الاقتصادية المختلفة من الاثار السلبية لانبعاثات
كل منها على الاخر .

وتنعصر الطرق التى يستخدمها المخطط الاقليمى فى تنفيذ ذلك فيما يلى :

١ — التوطين البيئى السليم للانشطة الاقتصادية وخاصة الصناعية منها سواء على مستوى
حيز الدولة ككل او بداخل الاقاليم او المناطق الصناعية بحيث يتم تقادى اثار
تلوث البيئة الى اقصى حد ممكن .

٢ — اعادة التوطين الجزئى او الكلى للانشطة مصدر انبعاث الملوثات او للانشطة
او التجمعات السكانية ذات الحساسية الخاصة للتلوث .

وفيما يلي سوف نتعرض بإيجاز لكل من لكل من هذه الطرق :

١- التوطين البيئي السليم للأنشطة :

من أحد عناصر سياسات حماية البيئة ذلك الخاص بامتداد مساحة الاقليم حيث يتم توزيع مصادر انبعاث الملوثات على امتداد الاقليم وبالتالي يمكن تفادي التركيز المكاني لها والذي يؤدي الى استفحال مشاكل التلوث البيئي .

فيمكن مثلا وعلى مستوى اقليم الدولة ككل ان يقوم المخطط الاقليمي استنادا الى دراسة مسبقة عن الطاقة الاستيعابية للأنظمة البيئية في اقاليم الدولة المختلفة بتحديد انسب المواقع لتوطين نشاط او صناعة معينة بحيث يتم استيعاب ملوثاتها او يتم تفادي الاضرار التي تسبب عنها .

فمن الممكن مثلا توطين الصناعات ذات المخلفات العضوية السائلة بالقرب من اعالي نهر معين في حين توطين الصناعات ذات المخلفات الغير عضوية او السامة بالقرب من مصب النهر . ففي الحالة الاولى (توطين في اعالي النهر) يتم الاستفادة بالطاقة الاستيعابية للنهر دون الاضرار بالأنشطة الاخرى (زراعية - صناعية - محطات مياه للشرب ٠٠٠ الى اخره) اما في الحالة الثانية فانه وان كان يتم تلوث البحر بالمخلفات الصناعية الا انه يتم تفادي اضرار احد فداحه مما لو تم توطين مثل هذه الأنشطة (الأنشطة ذات المخلفات الغير عضوية او السامة) في اعالي النهر الامر الذي كان سوف يؤدي الى اضرار بالأنشطة الزراعية والصناعية .

نفس الشيء نجد له تطبيق اخر في حلة دراسة الاتجاهات السائدة للرياح والاستفادة منها في توطين الأنشطة الصناعية الاشد تلوثا للهواء فالهدف هنا هو توطين تلك الأنشطة بحيث تقوم الرياح السائدة بحمل الملوثات الغازية والأتربة بعيدا عن الأنشطة الزراعية او التجمعات السكانية او حتى تلك الأنشطة الصناعية التي لها حساسية خاصة ضد هذه الملوثات . فعلى سبيل المثال فانه بدراسة اتجاهات الرياح السائدة في جمهورية

مصر العربية يتبين لنا ان الاتجاه الرئيسي للرياح هو الشمال الغربى مما يعنى امكانية توطین الانشطة الملوثة للهواء فى الجانب الشرقى من وادى النيل والدلتا حيث تحصل الرياح الشمالية الغربية السائدة ادخنة الصناعات الملوثة للهواء الى الصحراء الشرقية (١) وتوضح الخريطة رقم ١ اثر اتجاه الرياح على توطین الانشطة فى جمهورية مصر العربية .

كل ما سبق ذكره يختص بالتوطن على مستوى حيز الدولة ككل غير انه من الممكن الاخذ بنفس الشئ على مستوى الاقليم او المنطقة الصناعية .

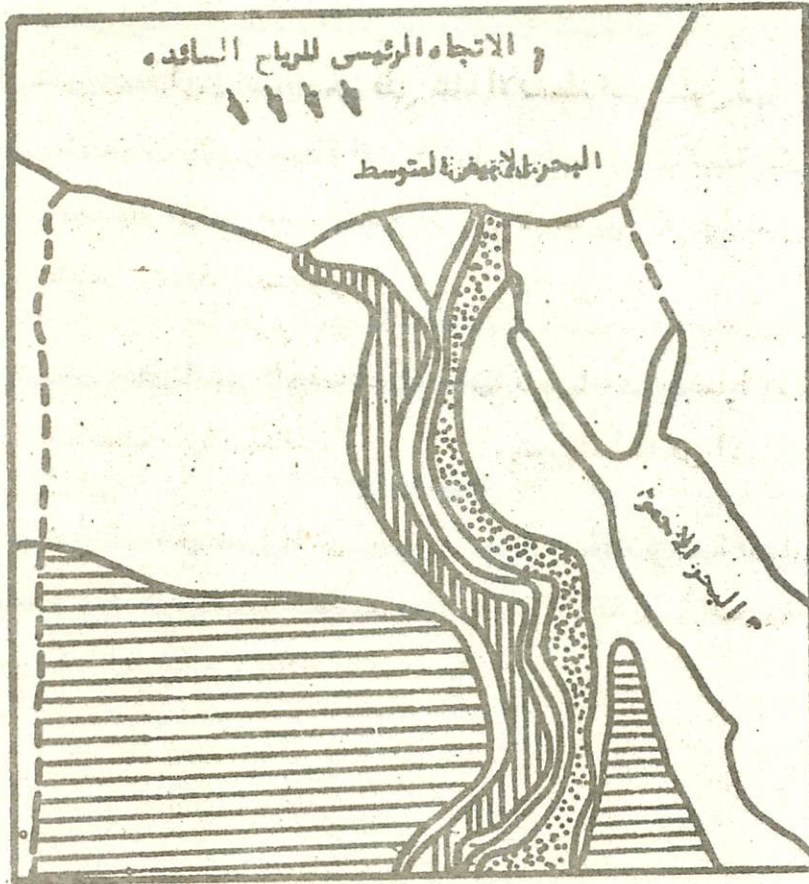
فيجب دائما دراسة اتجاهات الرياح وسرعتها وتحديد اماكن توطین الانشطة المختلفة استنادا الى مثل هذه الدراسة بحيث يمكن توجيه الملوثات الغازية والأتربة بعيدا عن اماكن السكان والانشطة الاقتصادية .

على سبيل المثال فاذا كنا يحدد توطین مصنع للاسمنت فى منطقة صناعية يوجد بها مصنع للالكترونيات والذي يتطلب خلو الهواء من الاتربة . وحيث ان مصنع الاسمنت من احدى المصادر الأساسية لانبعاث الاتربة فانه يجب توطین هذا المصنع فى موقع لا يصح للرياح السائدة بنقل الاتربة الى مصنع الالكترونيات وتكون بذلك قد تغدينا اضرار مصنع الاسمنت على مصنع الالكترونيات .

٢ - اعادة توطین الانشطة :

فى بعض الحالات قد يكون من الافيد على المستوى القومى اعادة توطین نشاط معين فى موقع اخر لغادى اضرار التلوث وقد يتم ذلك بالنقل الجزئى او الكلى لهذا بالنشاط بحيث تقل تلك المرحلة من مراحل انتاج النشاط التى ينبعث فيها قدر كبير من الملوثات او يتم نقل ذلك النشاط الذى يعتبر المصدر الرئيسى للتلوث بمكان ما الى مكان اخر . ومن

(١) انظر : محمد عبد الله - دكتور - التخطيط الصناعى " - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٣٣ : ٣٥ .



— خريطة رقم ١ اثر عامل الرياح على توطين الانشطة الصناعية الاشد تلوثا للهواء
في المستقبل .

— امكانيات توطين الانشطة الصناعية الاشد تلوثا للهواء

— امكانيات توطين الانشطة الصناعية عديمة او طفيفة الاثر على نوعية الهواء

— اماكن لا يتضح بتوطين المشروعات الصناعية بها لعوامل طبوغرافية ومناخية .

المصدر انظر محمد عبد الله — دكتور التخطيط الصناعي ، الهيئة المصرية العامة

للكتاب ، ١٩٧٣ ص ٣٤ .

ومن المتصور أيضا ان ينصب النقل على تلك الانشطة التي تكون لها حساسية خاصة لتلوث عناصر البيئة فتتقل تلك الانشطة الى مكان أو موقع آخر ذي نوعية بيئية افضل . وللمخطط الاقليمي تحديد اى من هذه الاجراءات يتم الاخذ بها ، والطبع فان لعامل التكلفة الاثر الاعظم في اتخاذ القرار .

هذه في نظرنا هي المجموعات الرئيسية لاسهامات المخطط الاقليمي في الجهد المبذول لحماية البيئة ومكافحة التلوث الذي ينجم اساسا عن الانشطة الصناعية .

ولا شك أن مثل هذا الدور سيتم في اطار سياسة قومية لحماية وتحسين البيئة الطبيعية وتطلب تنسيقها كاملا بين الاجهزة التخطيطية المعنية بالمستوى القطاعي والاقليمي لاعداد ومراقبة الخطة .

قائمة المراجع

باللغة العربية :

- (١) خالد محمد فهمي - دكتور - " الأبعاد البيئية والتوطن الصناعي " - محاضرات لمجموعة الانتاج السلمي لدبلوم عام ١٩٨٥ - معهد التخطيط القومي - أغسطس ١٩٨٥ .
- (٢) خالد محمد فهمي - دكتور - " بعض الآثار البيئية للتوسع الصناعي المراكز لانشاء تشغيل ميناء دمياط الجديد " - المؤتمر الدولي عن الآثار المحلية والاقليمية لميناء دمياط الجديد - القاهرة - دمياط - ٨-١٢ سبتمبر ١٩٨٥ .
- (٣) علي نصار - دكتور - " ثلاث بدائل تكنولوجيه أمام مصر في المستقبل " مشروع ايدكاس عام ٢٠٠٠ - ورقة عمل رقم ٤ - جهاز تنظيم الاسره والسكان - القاهرة ١٩٨٠ .
- (٤) محمود سامي عبد السلام - دكتور - " الاعتبارات البيئية في تخطيط المناطق الصناعية " - حلقة النقاش " الاعتبارات البيئية في التخطيط الانمائي " - جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - ادارة العلوم - القاهرة - ١٠ - ١٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٨ .
- (٥) مركز التسمية الصناعية للدول العربية - " التطور الصناعي " - عدد خاص عن المؤتمر الثاني لمنظمة اليونيدو - ليما " بيرو - ١٢ - ٢٦ مارس ١٩٧٥ .

باللغة الانجليزية:

1. El-Kassas, M. "Development and Environemnt", Lecture held at the American College, Cairo, 1981.
2. Gallopin, G.C. "Planning methods and the human environment", UNESCO, Socio-economic studies No. 4 1981.
3. Helmi, I "The State of the Environment 10 years after stockholm - Industrial production and Environemnt", a drafts Report, Cairo, Egypt, 1980.
4. Isard, W. "ecologic-economic analysis for regional development", the free press, New York, USA, 1972.
5. Kind, G. "The contribution of regional planning to solving the tasks of environmental protection", UNEP/UNESCO, International post-graduate training course on ecosystem management at the technical university of Dresden, Dresden, GDR,
6. Odum, E.P. "Ecology-The link between the natural and the social sciences", Holt, Rinebart and Winston, New York, USA.
7. RIDKER, R.G. and Watson, W.D. "To choose a future", Ressource for the future, Johns Hopkins University Press, U.S.A., 1980.
8. Royston, M.G., "Industrial alternatives non waste technology", IPEME Second Workshop, Annex XXII, CEI, Geneva, 1977.
9. Royston, M.G. "Pollation Prevention Pays, Pergaman Press, UK, 1979.
10. Sachs, I. "Environment and styles of Development." In W.H. Matthews (es.): Outer limits and the human needs. Dag Hammarskjold Foundation, Uppsala, Sweden, 1976.
11. Savage, D.T. and otheres, "The Economics of Environmental Improvement", Houghton Mifflin company, Boston, USA, 1974.
12. UNIDO/UNEP, "Environmental Aspects of industrial Development in Developing Countries-Reports of 5 Case studies", UNIDO/ITD, 1975.

13. Vinod Thomas, "Pollution control in Sao Paulo, Brazil: Costs, Benefits and Effects on Industrial Location", World Bank, Staff working paper No. 501, Washington D.C., USA, 1981.
14. World Bank, "Environment and Development", Washington D.C., U.S.A., 1979.
15. World Bank, "Environmental considerations for the industrial Development Sector", Washington D.C., USA, 1978.

باللغة الألمانية:

1. Autoren Kollektiv, "Territorial Planung", 2., neu ausgearbeitete Auflage, Verlag der Wirtschaft, Berlin, DDR, 1980.
2. Fahmy, K. "Zusammenhänge zwischen der verarbeitenden Industrie und der natürlichen Umwelt unter den spezifischen Bedingungen der Entwicklungsländer - untersucht am Beispiel der Arabischen Republik Ägypten, Dissertations schrift, HFÖ, Berlin, DDR, 1984.
3. Schmidt-Renner, G. "Beziehungen zwischen umweltschutz and Territorialökonomie", In: Sonderdruck petermanns geographische Mitteilungen, Hrsg.: Georg. Gesellschaft der DDR, Verlag: VEB Hermann Haach Gotha/Leipzig, 3/1977.
4. Schmidt-Renner, G. "Räumliche Umweltaspekte der sozialistischen Reproduktion von Arbeitskraft und Bevölkerung, Studien zum Mensch-Umwelt-Verhältnis (III), In: Wissen-schaftliche Zeitschrift der Hochschule für Ökonomie (HFÖ), Berlin, DDR, 4/1974.
5. Siebert, H. "Ökonomische Theorie der Umwelt", J.C.B. Mohr (Paul Siebeck), Tübingen, BRD, 1978 Kapitel 7., 123-141).
6. Voigtsberger, S. "Anforderungen an die Standortverteilung der Produktivkräfte - rationellen Gestaltung des stoffwechsels zwischen Natur und Gesellschaft, HFÖ/SW/TÖ, Berlin DDR, 1980, (als Manuskript gedruckt).

مملكة البحرين
مجلس التخطيط القومي

